وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أكلي محند اولحاج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان:

دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية

– دراسة حالة الجزائر– 2017/2000

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين :

تسامر عبير

بوراي نجاة

إشراف الأستاذ:

د. رسول حميد

لجنة المناقشة :

د. طابوش مولود ..... رئيسا.

د. رسول حميد ..... مشرفا.

د. علام عثمان..... ممتحنا.

السنة الجامعية : 2017– 2018

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا طريق العلم ووفقنا لانجاز هذا العمل رغم كل الصعاب .

نشكر كل من ساعدنا في انجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة .

أتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل الدكتور رسول حميد لقبوله الإشراف على هذه الرسالة ونصائحه القيمة التي وجهنا بها خلال مسيرة البحث و أتمنى له التوفيق في عمله .

كذلك أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتقييمها.

الإهداء

الحمد لله الذي نوّر بكتابه القلوب فاستنارت بنوره العقول، الحمد لله على نعم التي لا تعد ولا تحصى وصلى اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين .

اهدي ثمرة عملي هذا :

إلى التي أنارت لي ظلمة الليل بنور عينها ساهرة على راحتي إلى التي أرضعتني حنان واهدتني أمانا فتمنيت لو أكون نفسا من أنفاسها فأموت في أحضانها حبا ووقارا أقول حفظك الله وأطال في عمرك حبيبتي أمي.

إلى ولي نعمتي مالك حياتي إلى من تمنى أن يراني ناجحة وحاملة شهادة إلى من أرى في عينيه عزتي وآخذ من دفء حنانه قوتي وعزيمتي أدعو الله لك يا أبي عمرا مديدا تنير به أيامي.

إلى الذي كان في ضمير الغيب وأصبح اليوم في عالم الشهادة نصف حياتي وقاسمني عناء انجاز هذا العمل زوجي العزيز والغالي حفظه الله ورعاه سمير

إلى مقلة عيني ابني ادم.

إلى من وهبهم الله سند في الحياة وجعلهم لي فخرا وذخرا وأنار لي حياتي بوجودهم شموعا مضيئة فاهديهم حبي إخوتي وزوجاتهم وأخواتي الأعزاء كل باسمه .

إلى التي قاسمتني هذا العمل الأخت والصديقة بوراي نجاة.

إلى كل زملائي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة البويرة .

تسامر عبير

الإهداء

إلى من فاق حنانه غزارة الأمطار، و تعدى صبره مرارة الأقدار، وبني بعطفه قصرا من الحلم و الإصرار، و رسم طريقا تخطى الأبصار، و تلقى نجاحاتي دوما بالأحضان و تتبع خطواتي رغم مشاغل الأزمان، إلى أبي العزيز أطال الله في عمره و أعزه.

إلى من غرست فينا العطف صفحات و صفت لنا من الأمل مطروقات و مسحت بابتسامتها من عيوننا عبرات وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات، فلها مني كل الحب و التقدير و الاحترام و جميع الأميات أمي الغالية أدام الله عليها صحتها و رعاها.

إلى كل من عشت و تربيت معهم إخوتي: جلال، حموش، شادية.

إلى كل من تتبع نجاحاتي،و كان لي دعما و سندا،فلم يبخل علي بالتشجيع وكل تمنياته لي بالنجاح صديقي طارق.

إلى كل أفراد العائلة الكريمة "بوراي- مباركي"

إلى رفقاء الدرب واحدا واحدا

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي .

بوراي نجاة

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.	
الإهداء.	
فهرس المحتويات.	
قائمة الجداول.	
مقدمة.	**أ – د**
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية.	**29-02**
تمهيد.	**02**
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.	**03**
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.	**03**
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية.	**04**
المطلب الثالث: عوامل نجاح السياسة المالية.	**06**
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.	**08**
المطلب الأول: النفقات العامة.	**08**
المطلب الثاني: الإيرادات العامة.	**13**
المطلب الثالث: الموازنة العامة.	**19**
المبحث الثالث: الأساس الفكري للسياسة المالية.	**21**
المطلب الأول: السياسة المالية عبر العصور.	**21**
المطلب الثاني: السياسة المالية عبر المدارس.	**23**
المطلب الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية.	**25**
خلاصة الفصل.	**29**
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية.	**52-30**
تمهيد.	**30**
المبحث الأول: أساسيات حول التنمية الاقتصادية	**31**
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.	**31**
المطلب الثاني: أهمية و أهداف التنمية الاقتصادية.	**31**
المطلب الثالث : أبعاد ومتطلبات متطلبات التنمية الاقتصادية.	**34**
المبحث الثاني: مؤشرات وإستراتيجيات ومعوقات التنمية الاقتصادية.	**37**

المطلب الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية.	**37**
المطلب الثاني : إستراتجيات التنمية الاقتصادية.	**42**
المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية.	**44**
المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.	**47**
المطلب الأول: المصادر المحلية.	**47**
المطلب الثاني: المصادر الخارجية.	**50**
خلاصة الفصل.	**52**
الفصل الثالث: مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.	**55-90**
تمهيد.	**55**
المبحث الأول: البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014.	**56**
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2000-2004 ونتائجه.	**56**
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 ونتائجه.	**59**
المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي في الفترة 2009-2014 ونتائجه.	**64**
المبحث الثاني: تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.	**65**
المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة في الفترة 2000-2016.	**65**
المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الفترة 2000-2016.	**69**
المطلب الثالث: تطور رصيد الموازنة في الفترة 2000-2016.	**72**
المبحث الثالث: نتائج حول التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2017	**75**
المطلب الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي.	**75**
المطلب الثاني: تحليل معدلات البطالة.	**78**
المطلب الثالث: تطور معدلات الفقر والصحة والتعليم في الجزائر.	**81**
خلاصة الفصل.	**90**
خاتمة.	**92**
قائمة المراجع.	**96**

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
01	دليل التنمية البشرية لسنوات 1990، 2010، 2011.	39
02	مؤشرات التنمية المستدامة.	41
03	هيكل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2004.	57
04	أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي.	57
05	أهم المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة 2000- 2004.	59
06	نسبة النفقات الصحية في الفترة المدروسة بالنسبة لفئات الداخلي الخام.	59
07	هيكل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005- 2009.	60
08	تطور الاحتياطات النقدية.	62
09	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005 - 2009.	62
10	تطور هياكل الصحة العمومية.	63
11	تطور الإنجازات المادية لقطاع التربية.	63
12	الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية.	64
13	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000- 2016.	66
14	تطور أسعار البترول للفترة 2000-2016.	69
15	تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016.	70
16	تطور الموازنة العامة خلال الفترة 2000- 2016.	73
17	تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للفترة 2001- 2014.	75
18	التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بأسعار الجارية فترة 2008-2016.	77
19	تطور معدل البطالة خلال الفترة 2001- 2017.	78
20	توزيع مناصب الشغل حسب نشاط سنة 2003.	79

21	السكان والعاملون، العمل والبطالة.	**80**
22	تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته في الجزائر خلال الفترة 2005-2011.	**82**
23	الهياكل الصحية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014.	**83**
24	تطور معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات للفترة 2000-2011.	**85**
25	الهياكل البيداغوجية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011.	**87**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
01	تطور الدين الخارجي.	**61**
02	معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2005- 2012.	**81**
03	عدد المتمدرسين في مختلف أطوار التعليم للفترة 2005-2011.	**88**

مقدمة

مقدمة :

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى لأنها تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي،

و مع ظهور الأزمات الاقتصادية في الدول النامية، وبصفة خاصة الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم سنة 1929 والتي أدت إلى تزايد نطاق الاختلالات الداخلية والخارجية بشكل أصبح يهدد قدرتها على انجاز التنمية الاقتصادية المنشودة،وقد حاول الاقتصاديون على اختلاف مذاهبهم إيجاد حلول للتخلص من المشاكل الاقتصادية التي عرقلت الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول ومن ابرز هذه المدارس المدرسة الكينزية حيث يمكن القول بان التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية قد نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي الكبير جون ماينرد كينز في كتابه "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود"، الذي اعتبر السياسة المالية أداة أكثر فعالية من النقدية في مواجهة الاختلالات الاقتصادية وذلك بفضل أدواتها المتعددة، مع التأكيد على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلة الكساد العظيم، وما ترتب عليه من في الواقع العملي من ضرورة تبني أراء كينز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بأدوات السياسة المالية المناسبة.

ومنذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات فضلا من ما لها من اثر في التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول السائرة في طريق النمو.

والجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الانفاقية والايرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة محل الدراسة 2000 - 2017 وذلك للمساهمة في بناء سياسة مالية ناجحة في المستقبل.

ومن هنا تبرز معالم إشكالية بحثنا والمتمثلة أساسا فيما يلي: **كيف أثرت السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال الفترة 2000– 2017 على التنمية الاقتصادية ؟**

ومن اجل الإلمام بجوانب هذه الإشكالية ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو جوهر الاختلاف في السياسة المالية بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة ؟
- ما هي منطلقات ودعائم نجاح التنمية الاقتصادية ؟
- هل حققت برامج الإنعاش الاقتصادي الأهداف المرجوة ؟

– كيف ساهمت السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

الفرضيات:

– تماثل السياسة المالية في كل من الدول النامية والمتقدمة.

– من دعائم نجاح التنمية الاقتصادية اتساع حجم النفقات.

– لم تحقق برامج الإنعاش الاقتصادي الأهداف المسطرة مقارنة بضخامة الموارد المالية المخصصة لها.

– ساهمت السياسة المالية في المتبعة في الجزائر بشكل نسبي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية اختيار الموضوع في التعرف على السياسة المالية ومدى فعاليتها في علاج المشاكل والاختلالات الاقتصادية وكيفية تطبيق أدوات السياسة المالية في الجزائر من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية .

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث أساسا إلى دراسة مدى تأثير السياسة المالية على تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2017، كما يمكن إدراج أهداف فرعية أخرى تتمثل فيما يلي:

– التطرق إلى أدوات السياسة المالية .

– التطرق إلى مؤشرات التنمية الاقتصادية .

– معرفة مسار السياسة المالية في الجزائر واهم الإصلاحات الاقتصادية والآثار الناجمة عن تطبيق البرامج التنموية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

حدود الدراسة : تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

حدود مكانية: اقتصر هذا البحث على اختيار الجزائر كدراسة حالة.

حدود زمانية: تمتد فترة الدراسة من 2000 – 2017 وهي تحتوي فترة البرامج التنموية التي عاشتها الجزائر .

المنهج المتبع:

المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي التحليلي حسب ما تتطلبه الدراسة.

المنهج الوصفي: الذي يتجلى في تفكيك موضوع الدراسة إلى كل من الجوانب النظرية للسياسة المالية والتنمية الاقتصادية، والذي استعمل في بكثرة في الفصل الأول والفصل الثاني،" المفهوم، الأهداف، الأدوات.....الخ.

المنهج التحليلي: من خلال التطرق إلى تحليل جداول تطور النفقات والإيرادات وكذا معدلات النمو الاقتصادي والبطالة.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، فبالنسبة للعوامل الذاتية تتمثل في ميولنا إلى البحث في جانب المالية العامة، أما العوامل الموضوعية فيمكن إجمالها فيما يلي: أن موضوع السياسة المالية والتنمية الاقتصادية من الموضوعات التي تشغل الحكومات نظرا لما لها اثر على أحوال الشعوب الاقتصادية والاجتماعية ذلك أن السياسة المالية ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، وفي ذات الوقت تشكل أداة فعالة في المجال المالي الاقتصادي والاجتماعي.

الدراسات السابقة :

هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع السياسة المالية :

1- مسعود درواسي " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" دراسة حالة الجزائر 1990 – 2004، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005 – 2006، كانت إشكالية بحثه تدور حول مدى تحقيق السلة الملية للتوازن الاقتصادي من خلال إدارتها للسياسة المالية، وتوصل الباحث إلى أن الحكومة اتخذت السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام كأداة فعالة من أدوات الإدارة الكلية، كما عرفت الموازنة عجز خلال فترة الدراسة نتيجة زيادة النفقات لم تجاريها زيادة الإيرادات بنفس النسبة ليصبح التوازن الداخلي في حالة عجزن أما على المستوى الخارجي فقد حققت الجزائر نتائج حسنة نتيجة زيادة الصادرات وخاصة المحروقات، كما وتوصل إلى أن التوازن الاقتصادي يعاني مشكلات أساسية وجوهرية و المتمثل في العجز الموازني من جهة وتغلب أسعار النفط من جهة أخرى.

2- سيلام حمزة، ولد بزيو فاتح، "فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي" دراسة حالة الجزائر 2000- 2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة 2013 – 2014، حيث تمثلت إشكالية بحثه في مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، وتوصل الباحث من خلال دراسته إلى تسجيل معدلات نمو لابأس بها نظرا لارتفاع أسعار النفط وانخفاض نسبة البطالة، كما وتم تسجيل ارتفاع كبير جدا لنسبة النفقات الحكومية في الفترة المدروسة، حيث خلص إلى تحسن الوضع الاجتماعي ممن خلال البرامج التنموية الثلاثة المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2010.

3- معط الله أمال، "آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي " دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970- 2012، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014- 2015، حيث قامت هذه الدراسة باختبار اثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى

الطويل، حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات السياسة المالية والناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل، كما أظهرت معادلة التكامل المشترك إلى أن الضرائب المباشرة الحقيقية و النفقات الجارية غير المنتجة الحقيقية تؤثر سلبا على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، الضرائب غير المباشرة الحقيقية والنفقات الجارية المنتجة الحقيقية لها اثر ايجابي على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل.

هيكل البحث:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة يتبعها ثلاث فصول، ثم خاتمة عامة تشمل نتائج الدراسة والتوصيات.

خصص الفصل الأول والثاني للجزء النظري أما الفصل الثالث فهو للجانب التطبيقي، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان الإطار النظري للسياسة المالية تم التطرق من خلاله إلى ماهية السياسة المالية في المبحث الأول من حيث المفهوم الأهداف وعوامل نجاح السياسة المالية، أما المبحث الثاني فقد تضمن أدوات السياسة المالية، والمبحث الثالث تم الإشارة فيه إلى الأساس الفكري للسياسة المالية.

الفصل الثاني: جاء بعنوان الإطار النظري للتنمية الاقتصادية يشمل أربعة مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى أساسيات حول التنمية الاقتصادية حيث يشمل المفهوم الأهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية، المبحث الثاني مؤشرات واستراتيجيات ومعوقات التنمية الاقتصادية، أما المبحث الأخير فتطرق إلى مختلف مصادرها.

الفصل الثالث: يهتم بدراسة مسار السياسة المالية خلال الفترة 2000- 2017، من خلال دراسة البرامج التنموية في الجزائر في المبحث الأول، وتطور المالية العامة في الجزائر في المبحث الثاني، وأخيرا نتائج حول التنمية الاقتصادية في المبحث الأخير.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد:

تشتمل السياسة الاقتصادية لأي دولة على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف ولعل الهدف الذي تشترك فيه الكثير من تلك السياسات هو تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وعلى هذا فإن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات لأنها تستطيع أن تحقق هذا الهدف إضافة إلى الأهداف الأخرى، معتمدة في ذلك على أدواتها التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

المبحث الثالث: الأساس الفكري للسياسة المالية.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي يتم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وبالذات في ظل الدور الواسع والمتزايد للدولة المعاصرة وبدرجة تتباين في هذه الأخيرة حسب طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية وسيتم التركيز على إبراز جوانب السياسة المالية في ثلاثة مطالب .

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية "Fisc"، والتي تعني بيت المال أو الخزانة،[1] ويزخر الفكر المالي بعدة تعريفات للسياسة المالية، نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر منها:

تعريف1: " السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة ".[2]

تعريف2: " مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة ".[3]

تعريف3: " سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج إنفاق وإيرادات عامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية ".[4]

تعريف4: " الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتوفير وسائل تمويلها ".[5]

مما سبق يمكن استنتاج تعريف شامل للسياسة المالية على أنها "أداة من أدوات الحكومة التي من خلالها تأثر في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إليها، وتستعمل لأجل تحقيق تلك الأهداف أدوات تسمى بأدوات السياسة المالية والمتمثلة في جانب النفقات بجميع مكوناتها وكذا جانب الإيرادات".

---

[1] محمد حلمي الطوابي، **اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 08.

[2] احمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 338 .

[3] عادل وليم اندرواس، **السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق**، مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص 118.

[4] محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام** ، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص 182.

[5] حيدرة نعمة بخيت، فريق حياد مطر، **السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970– 2009**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الخامس والعشرون، السنة الثامنة، الكوفة، ص 190.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية.

تسعى السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وعلى العموم تشترك السياسة المالية في كل الاقتصاديات حول أربعة أهداف رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تمثل السياسة المالية عاملا أساسيا في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى، هذا بفضل الأدوات المتاحة لها المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام.[1]

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب تحقيق أربعة أهداف والمتمثلة في: تحقيق نمو اقتصادي مقبول، وتحقيق التشغيل التام، وكذلك استقرار الأسعار، بالإضافة إلى الاستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي، ومن الواضح أن هذه الأهداف متداخلة ومترابطة، فبدون العمالة الكاملة فان الناتج المحتمل في الاقتصاد لن يتحقق بصفة كلية، كما أن تقلبات الأسعار تؤدي إلى سيطرة حالة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي؛[2]

ومنه فالسياسة المالية تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج، نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار إضافة إلى مستوى الدخل الوطني.

ففي حالة الكساد يتم استخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي إما كل على حدا أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة فتستطيع الدولة من خلال السياسة الإنفاقية "التوسع في الإنفاق" أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات...الخ، ومن خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية كإعانة البطالة والشيخوخة على سبيل المثال تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يحفز الاستثمار ويزيد العمالة، أما في حالة التضخم فعلى الحكومة أن تخفض مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو استحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد

[1] عبد الحميد محمد القاضي، **مبادئ المالية العامة**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1990، ص 235.

[2] جيمس جوارتيني، ترجمة "حمدي عبد الفتاح عبد الرحمان"، **الاقتصاد الكلي" الاختيار العام والخاص"** ، دار المريخ، السعودية، 1999، ص 195.

الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام،ونظرا لصعوبة خفض هذا الأخير من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود ومن ثم فإن السياسة المالية يجب أن ترتكز على الضرائب.[1]

✓ **تحقيق التنمية الاقتصادية:** إذا كانت وظيفة الضريبة في المالية التقليدية تنحصر في تمويل إيرادات الخزينة العمومية، فإنه ومع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أضحت الضريبة تلعب وظائف هامة ومتعددة في المالية المعاصرة، فقد أصبحت أداة رئيسية تتحكم من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي، لدرجة أن السياسة الضريبية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية تتكامل وتندمج مع السياسة الاقتصادية.

كما يساهم الإنفاق العام في تمويل التنمية الاقتصادية والمجتمعية، وهذه الوظيفة المالية التقليدية مثلت الدور الأساسي للدولة المتدخلة، وهي الأساس لبرامج الأعمال الكبرى المنفذة خلال القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية، أما في القرن العشرين فقد شهدت هذه الوظيفة □فرة كبيرة من خلال النمو الهائل للنفقات الاستثمارية، وكذلك النفقات التحويلية، والنفقات الخدمية الموجهة لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية؛[2]

✓ **تحقيق العمالة الكاملة:** يعد التوظيف الكامل للرأس المال البشري وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، ففي المجتمعات ذات النظام الرأسمالي المتقدم تبرز أهمية دور الاستثمارات الخاصة كأحد العوامل المحركة لموازنة الاقتصاد الو□ني، ويقتصر دور السياسة المالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص وترقيته، من اجل الدور المنوط به في خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وتشغيل الموارد المعطلة وبالتالي المساهمة في رفع مستوى المعيشة؛[3]

✓ **التوزيع العادل للدخول:** يعتبر الدخل من أهم أهداف السياسة المالية وأكثرهم أهمية، حيث يولي صناع السياسة جزء كبيرا في رسم السياسة الاقتصادية ككل بهدف تحقيق اكبر عدالة ممكنة في توزيعه، ولعل أهم أداة وأكثرها تأثيرا هي الضريبة.

أما في مجال الإنفاق، فيمكن للدولة التدخل مباشرة بتقديم منح وإعانات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود وخاصة في مجال الصحة، التعليم، كما تستطيع أن تقلل من هذه الميزات لأصحاب الدخول المرتفعة والثروة.[4]

---

[1] درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، 1990– 2004**، أ□روحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 – 2006، ص 79.

[2] السيد عطية عبد الواحد، **الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004، ص 12.

[3] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسات المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص 34

[4] خضير عباس المهر، **التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية**،عمادة المكتبات، السعودية، 1981، ص 153.

المطلب الثالث: عوامل نجاح السياسة المالية.

هناك عدة عوامل تساعد على إنجاح السياسة المالية منها:[1]

✓ **مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز ادري كفئ:** بما أن للضريبة دور كبير في رفع الإيرادات العامة للدولة، وهي تتناسب طرديا مع التقدم الاقتصادي للدول، أي من ناحية التحصيل، فكلما كان الاقتصاد متقدما كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية، حيث هناك إمكانية فرض ضرائب وإمكانية تحصيل ضرائب كبيرة، وتعتمد جميع الضرائب في تحصيلها فضلا عن الطاقة الضريبية، على درجة الوعي الضريبي من جهة وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم بالتحصيل، وبالتالي فان مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفئ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد؛

✓ **مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها:** بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها، كما يتم تحديدها في الموازنة العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فان لمدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دورا في ترجمة الموازنة العامة والتي تهدف إليه السياسة المالية، وعندما يقوم صانعو السياسة المالية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية، وتقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له، فان ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس؛

✓ **وجود سوق مالي:** من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة، وبالتالي فان وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين، يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية، ولا يمكن اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم، لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي، ويستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيرا مباشرا وفعالا في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد القومي.

بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى (سلع، رأس مال، أصول حقيقية)، ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية ؛

[1] الفارس عبد الرزاق، **الحكومة والفقر والإنفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997، ص ص 132- 133.

✓ **وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية:** ونعني بالجهاز المصرفي البنوك بمختلف أنواعها المركزية والتجارية والمتخصصة، حيث تمر السياسات النقدية والمالية من خلال الجهاز المصرفي، وبالتالي فان الإ ار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته؛

✓ **العدالة:** لا يمكن تجاهل العدالة الاجتماعية عند التخطيط لتنفيذ السياسة المالية، ذلك أن العدالة هي رغبة أكيدة لكل موا ن يريد التمتع بها ؛

✓ **الحرية الفردية:** يرغب الأفراد في أن لا تمس السياسات المالية المتخذة حريتهم، فعند فرض بعض الأنواع من الضرائب يجب مراعاة هذه الحرية، وكذلك بالنسبة للإنفاق حيث يمكن المفاضلة بينهما على أساس مدى ارتبا هما أكثر بمعيار الحرية الفردية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

تعتبر النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة من أدوات السياسة المالية، التي تقوم باستخدامها بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية والمالية، كما تبين برامج الحكومة على شكل تخصـ لتلبية الحاجيات العامة للأفراد وهو ما تجسده الموازنة العامة للدولة، إذ تشمل بنود الإنفاق العام وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لموا نيها وكيفية الحصول على مختلف الإرادات التي تمول بها هذا الإنفاق، إذ تعتبر الإ ار المنظم لأدوات السياسة المالية، ولهذا سنحاول دراسة النفقات العامة وتقسيماتها إضافة إلى الإيرادات ثم الموازنة العامة باعتبارها أداة لتحقيق الأغراض الاقتصادية، الاجتماعية...الخ .

المطلب الأول: النفقات العامة.

أدى تطور الدولة وتنوع مجالات تدخلها إلى تطور النفقات العامة سواء من حيث المفهوم أو التقسيمات فلم يعد دور النفقات يقتصر على تمويل وظائف الدولة التقليدية وإنما أصبحت أداة من الأدوات السياسة المالية.

أولا: تعريف النفقات العامة: النفقة العامة هي "مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة سدادا لحاجة عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية الموا نين وزيادة رفاهيتهم العامة ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة ".[1]

ثانيا: عناصر النفقات العامة : من التعريف السابق يمكن استنتاج العناصر المكونة للنفقات العامة والمتمثلة في:[2]

- **شكل النفقات العامة** :يتخذ الإنفاق الحكومي الشكل النقدي؛
- **القائم بالإنفاق:** تتولى الدولة عملية الإنفاق كما تساعدها الوزارات والمؤسسات وغيرها من الأجهزة الحكومية؛
- **غرض الإنفاق:** إن غرض الإنفاق العام للدولة هو إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام.[3]

[1] عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، الأردن، 2008، ص 278.

[3] علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 91.

ثالثا: صور النفقات العامة : يمكن تحديد صور النفقات العامة كالتالي :[1]

- المرتبات والأجور التي تدفعها الدولة للموظفين والعمال والمتقاعدين في أجهزتها وهيئاتها، إذ تشكل هذه الشريحة الاجتماعية حجما كبيرا في قطاعات الدولة مما يستوجب عليها عند تحديد المرتبات أن تراعي تكاليف المعيشة و بيعة العمل والخبرة الفنية؛
- قيم السلع والخدمات التي تشتريها الدولة بغية إشباع الحاجيات العامة؛
- المساعدات المختلفة التي تؤديها الدولة إلى مختلف الفئات الاجتماعية أو إلى الدول أو المنظمات الدولية؛
- تسديد الأقساط وفوائد الدين العام.

رابعا: تقسيم النفقات العامة:

تقسم النفقات العامة إلى عدة أنواع ويختلف كل تقسيم عن الآخر باختلاف بيعة النفقة العامة، ومن أهمها التقسيمات العلمية (الموضوعية) والتقسيمات الوضعية.

1- التقسيمات العلمية: يستند هذا التقسيم إلى معايير اقتصادية، حيث تبوب هذه النفقات في أقسام متجانسة ويحتل هذا التبويب المكانة الأولى بين التقسيمات لشموليته وأهميته في التحليل المالي والتعرف على آثار النفقات العامة، وفي نطاق هذا التقسيم يتم التطرق إلى عدة معايير من أهمها معيار بيعة النفقة ومعيار دورية النفقة ومعيار الغرض من النفقة.[2]

1-1- معيار طبيعة النفقة: وتقسم النفقات العامة على هذا الأساس إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية إذ تنطوي النفقات الحقيقية بصفة عامة على النفقات التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، كما تتم بمقابل تقديم خدمة مثل الخدمات الصحية، إضافة إلى بيعة القائم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية فتعتبر نفقة حقيقية إذا كانت الدولة هي التي تقوم بالاستهلاك للموارد الاقتصادية للمجتمع مثل رواتب وأجور الموظفين، أو ما يعرف بالاستهلاك الحكومي المباشر، وتتضمن النفقات الحقيقية النفقات الاستهلاكية أو الجارية التي يتم إنفاقها على سبيل تسيير الأعمال الحكومية وإشباع الحاجات مثل أجور ومرتبات موظفي الدولة، أما النفقات الحكومية الرأسمالية تدخل في نطاقها مشروعات البنية الأساسية من رق، جسور وسدود...الخ.[3]

---

[1] محمد جمال ذنيبيات، **المالية العامة والتشريع المالي**، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 66.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص 469.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن،2007، ص 119.

أما النفقات التحويلية فهي إعتمادات تنفقها الدولة بدون مقابل فهي مجرد تحويل لجزء من الدخل الوني من مصادر الإيرادات، والهدف من النفقات التحويلية هو إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل الوني إذ تؤثر بشكل غير مباشر في حجمه ونوعه، فالنفقات التحويلية لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوني وإنما تساهم في إعادة توزيعه بين القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية.[1]

وتقسم النفقات التحويلية إلى:[2]

- **النفقات التحويلية الاجتماعية:** وتسمى بعلاوة غلاء المعيشة، هدفها تحقيق البعد الاجتماعي مثل إعانات المرض، العجز، الشيخوخة، البطالة وإعانات دعم الاستهلاك.
- **النفقات التحويلية الاقتصادية:** تمنح لبعض المشروعات الإنتاجية لتخفيض التكاليف الفعلية، وتشمل إعانات تحقيق التوازن التي تدفع لتغطية عجز المشروعات الخاصة التي تهدف لتقديم خدمات عامة مثل الإعانات التي تمنح لشركات الطيران والسكك الحديدية.
- **النفقات التحويلية المالية:** وتخص لتسديد الفوائد الناجمة عن القروض وكذلك الالتزامات المترتبة على الدول من تعويضات.

1-2- معيار دورية النفقات: يستند هذا المعيار على تكرار النفقة بصورة منتظمة وعلى هذا الأساس تصنف إلى:

- **النفقات العامة العادية:** تتسم بالانتظام والدورية سنويا ولا نعني بالتكرار ثبات المقدار بل نوع النفقة مثل الرواتب، الأجور، نفقات الصيانة ونفقات الإدارة.[3]
- **النفقات غير العادية (استثنائية):** تنعدم فيها صفة الانتظام والدورية تحدث بفترات متباعدة وغير منتظمة منها النفقات العمة الاستثمارية الضخمة (بناء السدود، نفقات الحرب، نفقات مكافحة الكوارث والاضطرابات الداخلية)[4] وكونها منتجة لم تقتصر النفقات غير العادية (الرأسمالية) على مشروعات البنية الأساسية بل يمتد ليشمل: الإنفاق الحكومي على عمليات الإحلال والتجديد، الإنفاق الاستثماري على قطاع التعليم والصحة...الخ، النفقات الحكومية على الصيانة الشاملة.[5]

---

[1] البشير عبد الكريم، ضيف احمد، **تقدير إنتاجية النفقات العامة في الجزائر وتقييمها**، مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد 47، جوان 2007، ص 27.

[2] محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص ص 284-285.

[3] مصطفى الغار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر، الأردن، 2008، ص 53.

[4] السيد عطية عبد الواحد ، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، دار النهضة العربية، مصر، 2000،ص 182.

[5] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 475.

وتبرز أهمية التبويب في إرساء قاعدة هامة في مجال تمويل النفقات العامة، إذ تمول النفقات العادية من الإيرادات العادية أما النفقات غير العادية فتمول بالإيرادات الاستثنائية كالقروض العامة والإصدار النقدي الجديد.[1]

1-3- معيار الغرض من النفقة: تصنف النفقات العامة وفق هذا المعيار إلى خمس مجموعات وهي: [2]

- **النفقات لأغراض أمنية:** وتشمل النفقات الدفاعية ونفقات الأمن الداخلي وتجهيزاته.
- **النفقات الاجتماعية:** وتشمل جميع المبالغ التي تنفق على الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والضمان الاجتماعي.
- **النفقات الاقتصادية:** يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة، كما تشمل هذه كل ما ينفق على الخدمات الأساسية كالنقل، المواصلات، محطات توليد الطاقة، كما يدخل في أداء هذه الوظيفة مختلف الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشاريع العامة والخاصة.
- **النفقات الإدارية:** تتضمن النفقات المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية ومستلزماتها وتطوير جهازها إذ تتضمن الإنفاق على التدريب والتأهيل.
- **النفقات المالية:** تتضمن النفقات المخصصة لأداء أقساط وفوائد الدين العام وقيم السندات المستحقة.

2- التقسيمات الوضعية للنفقات العامة: يقصد بالتقسيمات الوضعية أو العملية تلك التقسيمات التي يستند إليها في تصنيف النفقات العامة بالموازنات العامة وتحكمها عدة اعتبارات سياسية وإدارية ووظيفية، إذ تقسم النفقات عادة إلى فئات متجانسة ومن أهمها:

2-1- التبويب الإداري (التنظيمي): إذ تقسم حسب الأجهزة التي يتكون منها الهيكل التنظيمي للدولة كالوزارات ومصالح المؤسسات.[3]

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[2] أوكيل حميدة ، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس ، 2015- 2016 ، ص ص 23- 24.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 478.

2-2- التبويب النوعي: تقسم النفقات المدرجة في الموازنة العامة وفق تبيعة الاعتمادات، إذ يوضح هذا التبويب ما تنفقه الدولة وأجهزتها الإدارية ويطلق عليه اسم "الموازنة التقليدية"، أو "موازنة البنود".[1]

2-3- التبويب الوظيفي: يتم توزيع النفقات حسب الوظائف التي تقوم بها الدولة بغض النظر عن الوزارات أو المصالح التي تقوم بتقديم تلك الخدمة.

ولقد اقترح خبراء الأمم المتحدة تبويب النفقات العامة الحكومية وظيفيا إلى خمس مجموعات انفاقية: الخدمات العامة الأساسية (امن، عدالة، دفاع...الخ)، الخدمات الجماعية (المرافق العامة، النظافة...الخ)، الخدمات المستحقة (التعليم، الصحة...الخ)، الخدمات الاقتصادية (الري، النقل، الطاقة...الخ)، النفقات غير قابلة للتخصص (نفقات الدين العام).[2]

2-4- التبويب على أساس البرامج: يهتم هذا التبويب ببيان البرامج والمشاريع التي تقوم بتنفيذها الوزارات والمصالح الحكومية ويندرج هذا التبويب لدى المصالح التي تطبق خطة متوسطة الأجل لتظهر في وثيقة الموازنة السنوية لها، ومن أهم مميزات هذا التبويب انه يبين النشاطات والبرامج التي تنفذها كل مصلحة ويوضح مدى كفاءة وفعالية الأجهزة الحكومية في الانجاز وحسن استغلال الموارد المتاحة ومنع التكرار والازدواجية.[3]

2-5- التبويب على أساس الأداء: يؤكد على الأهداف التي رصد لها هذا الإنفاق مع تحديد تكاليف البرامج والمشاريع المقترحة وعدد الوحدات التي ستنجز...الخ.[4]

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 291.
[2] نفس المرجع، ص 298.
[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 480.
[4] نفس المرجع، ص 487.

3- التقسيم الجزائري للنفقات العامة: تم في الجزائر تقسيم النفقات العامة وفق القانون المالية 1983م إلى ثلاث أقسام يضم القسم الأول والثاني نفقات التسيير و التجهيز و يخ القسم الثالث لميزانية الاستثمارات وفيما يلي سيتم التطرق إلى كل منها:[1]

3-1- نفقات التسيير: تضم أربعة أبواب و هي:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات ؛
- مخصصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح أو ما يعبر عنه بالتقسيمات العلمية بالنفقات الدورية كمرتبات المواـنين والمعاشات والمنح والإعانات وتكاليف تشغيل المرافق؛
- التدخلات العمومية .

3-2- نفقات التجهيز: وهي تمثل النفقات الخاصة التي تخطط الدولة في تطبيقها و تدرجها في مخططها العام في المجلات الاقتصادية و الاجتماعية كالصناعة والزراعة والتحديث العمراني والتكوين المهني حل مشاكل الإسكان.

3-3- نفقات الاستثمار: ومن بينها:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي تخ الاستثمارات الخاصة بالهيئات المستقلة كقطاع المحروقات والفلاحة والصيد البحري؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة.

إن قيام الدولة بدورها الاقتصادي والاجتماعي، يتعين عليها تحديد مصادر إيراداتها العامة لتمكنها من تغطية نفقاتها العامة فتعتبر الإيرادات العامة الينابيع التي تنتقي منها الدولة الأموال الأزمة لسد نفقاتها وتحت ضغط الظروف الاقتصادية والاجتماعية والناتجة عن تطور وظائف الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة أدى إلي اتساع حجم النفقات العامة على النحو حتمي اتساع نطاق الإيرادات العامة.

أولا: تعريف الإيرادات العامة: تعرف على أنها "مجموعة الدخول تحصل عليها الدولة من مصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي".[2]

---

[1] سيلام حمزة، ولدبزيو فاتح، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، حالة الجزائر،2000- 2014** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2013- 2014 ، ص 16 .

[2] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 115.

ثانيا: عناصر الإيرادات العامة: يمكن إبراز عناصر الإيرادات العامة من خلال التعريف، وتتمثل في العناصر التالية:[1]

- **الصفة النقدية:** وهو ما يتطابق مع صورة نفقات الدولة بصورتها النقدية وما يتلاءم مع الظروف والأنظمة الاقتصادية و النظام المالي الحديث؛
- **الصفة العمومية:** ما تحصله الدولة يعود بالنفع العام لتحقيق أهداف اقتصادية اجتماعية و مالية؛
- **الصفة الإجبارية والنهائية:** هي دخول تفرضها الدولة أو هيآتها العامة جبرا، إذ تستقل الدولة بوضع القواعد القانونية بصفة إلزامية لتتحصل على هذه الدخول و بصورة نهائية.

ثانيا: تقسيم الإيرادات العامة.

لقد حاول المفكرون في مجال المالية تقسيم الإيرادات العام إلى أقسام متعددة يضم كل منها الإيرادات المتشابهة في بعض الخصائ ، فقد اقترح البعض تقسيم الإيرادات العامة إلى إيرادات شبيهة بإيرادات النشاط الخاص، ومثالها إيرادات ممتلكات الدولة الخاصة، وإيرادات متعلقة بالنشاط العام وليس لها نظير في إيرادات الأفراد، ومثالها الضرائب والرسوم والغرامات المالية.

واستنادا إلى ما سبق يتضح أن الفكر المالي لم يتفق على تقسيم محدد للإيرادات العامة لذا سنحاول تبيان هذه التقسيمات وذلك كالآتي:[2]

1- حسب مصادرها:

- **الإيرادات الأصلية:** ما تحصل عليه الدولة من أملاكها وهي تعرف بدخل الدومين أو الإيرادات الاقتصادية .
- **الإيرادات المشتقة:** هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن ريق اقتطاع جزء من دخول وثروات الآخرين...الخ ، ويشمل هذا النوع كافة أنواع الإيرادات عدا دخل الدومين.

2- حسب سلطة الدولة في الحصول عليها: هذا التقسيم هو من حيث السلطة التي تتمتع بها الدولة في الحصول على الإيرادات.

- **الإيرادات الجبرية"السيادية":** تلك التي تحصل عليها الدولة بالإكراه مثل: الضرائب، الغرامات، القروض الجبرية.

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، الأردن، 2005، ص 82 .

[2] عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص 126.

- **الإيرادات غير الجبرية:** تلك التي تحصل عليها الدولة بغير إكراه مثل: إيرادات المشاريع العامة، القروض الاختيارية.

3- حسب دوريتها:

- **الإيرادات العادية** : تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة ودورية مثل: دخل الدومين، الضرائب، الرسوم.
- **الإيرادات غير العادية:** هي الإيرادات الاستثنائية، أو الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة مثل القروض، عملية الإصدار النقدي...الخ.

رابعا: الإيرادات الاقتصادية والائتمانية:

1- إيرادات الدولة الاقتصادية "أملاك الدولة":

1-1- تعريف الدومين: يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة، أيا كانت طبيعتها عقارية أو منقولة وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أو خاصة.[1]

1-2- أنواع الدومين: يمكن تقسيم ممتلكات الدولة أو الدومين إلى الدومين العام والدومين الخاص.

- **الدومين العام:** يقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص المعنوية وتكون معدة للاستعمال العام، وتحقق نفعا عاما، ومن ثم تخضع لإحكام القانون العام ومن أمثالها الطرق العامة، الجسور، الموانئ، المطارات، الحدائق العامة، وغيرها من الأموال الأخرى .[2]
- **الدومين الخاص:** ويقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، ومعدة للاستعمال الخاص وتحقق نفعا خاصا للنفقة التي تستخدمها، ومن ثم تخضع لأحكام القانون الخاص وبطبيعة الحال فان استخدام هذه الأموال يكون بمقابل ويحقق دخلا يمثل مصدرا من مصادر الإيرادات العامة .[3]
- **الدومين العقاري:** يتضمن الدومين العقاري ما تملكه الدولة من عقارات متعددة تتمثل في الأراضي الزراعية والغابات " يطلق عليها الدومين الزراعي"، والمناجم "يطلق عليها الدومين الاستخراجي" وتساهم هذه الممتلكات في تحقيق المورد المالي الذي يحققه الدومين العقاري في جملته وذلك من خلال ثمن بيع المنتجات أو من الأجرة التي يدفعها المستأجرون.

---

[1] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 95.

[2] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003، ص 94.

[3] نفس المرجع، ص 95 .

- **الدومين الصناعي والتجاري:** يقصد بهذا الدومين مختلف المشاريع الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد وتأتي أغلبية هذه المشاريع بإيرادات تعتبر مصدر من مصادر الإيرادات العامة.

وفي الواقع إن الدولة تلجا لتملك هذا النوع من المشروعات لضمان استمرار الخدمة العامة "توفير المواد الأساسية للمواطنين"، ولضمان توزيعها بأثمان مناسبة، أي أن الغرض منها تحقيق النفع العام وليس تحقيق اكبر ربح ممكن.

- **الدومين المالي** : يقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة لها والتي تحصل منها على أرباح وفوائد تعد إيرادا ماليا يدخل ضمن دخل أملاك الدولة.

1-3- الثمن العام: يقصد بالثمن العام المقابل الذي تحصل عليه الدولة بمناسبة قيامها بنشاط تجاري أو صناعي وبذلك فهو ثمن السلع والخدمات التي تنتجها وتبيعها المؤسسات العامة الصناعية والتجارية تمييزا له عن الثمن الخاص الذي تحصل عليه المؤسسات الخاصة نظير بيعها لمنتجاتها من السلع والخدمات .

2- الإيرادات الائتمانية "القروض العامة":

2-1- تعريف القرض العام: تعرف القروض العامة بأنها المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير سواء أكان هذا الغير في إعداد الأفراد أو البنوك أو الهيئات الخاصة أو الدولية أو كان من الدول الأخرى، مع التعهد بردها إليه بحلول ميعاد استحقاقها.

خامسا : الإيرادات السيادية : تتمثل الإيرادات السيادية في الضرائب والرسوم .

1- الضريبة:

1-1- تعريف الضريبة: "هي اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد في أعباء الخدمات العامة تبعا لقدراتهم دون نفع خاص يعود عليهم لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية تقوم الدولة بتحصيلها ".[1]

كما تعرف بأنها "اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة".[2]

1-2- خصائص الضريبة : حتى تؤدي الضريبة دورها فهي تقوم على جملة من الخصائ نوجزها فيما يلي:[3]

- **الضريبة التزام نقدي** : إن الضريبة فريضة مالية تستقطع من مال المكلف تتلاءم مع الظروف والأنظمة الاقتصادية والنظام المالي الحديث؛

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **الاقتصاد الكلي "النظرية والسياسات"** ، الدار الجامعية، مصر، 2010 ، ص 342 .

[2] ارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 47.

[3] أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

- **الضريبة فريضة جبرية من الدولة** : إن صفة الإجبار ذات صبغة قانونية وليست معنوية، إذ أن النظام القانوني للضريبة من اختصاص الدولة من حيث سعر الضريبة والمكلف بأدائها وتحصيلها وتحديد وعائها، وفي حالة امتناع الفرد عن أدائها لدولة حق التنفيذ الجبري كما لها صفة الامتياز من حيث الاقتضاء على أموال المدين؛
- **الضريبة فريضة نهائية** : فالدولة غير ملزمة برد قيمتها أو دفع فوائد عنها؛
- **الضريبة فريضة بلا مقابل وفقا لمقدرة المكلف**: لا يؤديها الفرد لغرض الحصول على فائدة خاصة بل يؤديها بصفته عضو من الجماعة يتحمل النفقات العامة رغم انه مستفيد من فوائدها باعتباره فرد في الجماعة وليس بصفة فردية ولا يحدد مقدارها تبعا للمنفعة الخاصة، وإنما يتوقف مقدارها على أساس المقدرة التكليفية المحددة من قبل الدولة فالضريبة ريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الإفراد وفق قدراتهم التكليفية؛
- **الضريبة فريضة ذات أهداف**: ترمي الضريبة إلى تحقيق المنفعة العامة من تغطية للنفقات العامة كغاية تقليدية (غاية مالية) لتتعداها إلى غايات اقتصادية واجتماعية من تحقيق للتوازن الاقتصادي والتعجيل بالتنمية الاقتصادية والتوازن الاجتماعي من خلال إعادة توزيع الدخل، بوصفها إحدى أدوات السياسة المالية .

1-3- أنواع الضرائب: تنقسم الضرائب إلى:[1]

✓ **الضرائب المباشرة**: هي الضرائب التي تفرض على الوعاء من حيث اكتسابه أو امتلاكه والوعاء في هذه الحالة ما هو إلا أموال المكلف.

و يمكن التمييز بين مجموعتين من الضرائب المباشرة:

- **ضرائب على الدخل**: تفرض على الأموال عند اكتسابها، أي عند دخولها في ذمة المكلف.
- **ضرائب على رأس المال** : تفرض بعد حيازة الأموال وتكوين ثروة لها .

✓ **الضرائب غير المباشرة** : وهي الضرائب التي لا تقل أهمية عن ما سبقها وتسمى بضرائب الإنفاق ، نظرا لإخضاع النظم الضريبية الدخل لضرائب فإنها كذلك أخضعت الإنفاق للضرائب ، وتفرض هذه الأخيرة على الفرد عندما ينفق رأسماله أو دخله في سبيل تحقيق حاجة وعليه فإنها تفرض وتشمل جميع الضرائب التي تفرض على بيع السلع والخدمات.

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

2- الرسوم:

2-1- تعريف الرسم : هو عبارة عن "مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة ، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة ". [1]

2-2- خصائص الرسم: يتميز الرسم بأربعة خصائ :[2]

- **الصفة النقدية:** أي أن الرسم فريضة مالية تتم جبايتها نقدا؛
- **الإلزام أو الجبر في جباية الرسم** : ترجع صفة الجبر المقصودة هنا إلى كون الدولة ممثلة في هيئاتها العامة تستقل بوضع القواعد القانونية المتعلقة بالرسم وتلك القواعد لها صفة الإلزام، تجبر الفرد على دفعه إذا ما تقدم بطلبه لإحدى الهيئات العامة للحصول على الخدمة؛
- **صفة المقابل أو المنفعة الخاصة التي تعود على دافعه:** يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة، كالرسوم القضائية أو رسوم التوثيق؛
- **تحقق النفع العام إلى جانب النفع الخاص:** فمثلا دفع رسوم التعليم وغيرها يقترن فيها النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع من نشاط المرافق العامة للتعليم والصحة.

2-3- الفرق بين الضريبة والرسم : يتشابه كل من الضريبة والرسم في عنصر الإجبار، إلا أن الاختلاف بينهما يتمثل في أن الرسم يفرض مقابل خدمة معينة يطلبها الفرد ، ويحصل منها على نفع خاص بالإضافة إلى النفع العام الذي يعود على المجتمع ككل، بينما الضريبة تفرض بدون مقابل .[3]

المطلب الثالث: الموازنة العامة.

أولا: تعريف الموازنة العامة: تعرف الموازنة العامة للدولة على" أنها القائمة التقديرية للمصروفات والإيرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة غالبا ما تكون سنة ".[4]

---

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص 132.

[2] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 261.

[3] زويش سمية، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر– 2014/2000**، مذكرة مقدم ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة ، 2015/2014.

[4] محمد البنا، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 2009، ص 45.

كما تعرف بأنها "التقدير المعتمد من السلطة التشريعية للخطة المالية للدولة التي تتضمن الإيرادات العامة والنفقات العامة عن مدة مقبلة غالبا سنة تحقيقا للأهداف التي يطمح إليها المجتمع".[1]

ثانيا: خصائص الموازنة العامة: تتميز بالخصائ التالية:[2]

- **الموازنة العامة توقع:** فهي بمثابة البيان لما تتوقع السلطة التنفيذية أن تنفقه وأن تحصله من إيرادات مالية خلال مدة قادمة حيث تقوم هذه السلطة بإجراء هذا التنبؤ أو التقدير قبل عرضه على السلطة التشريعية للمصادقة عليه وتعد الميزانية بما تتضمنه من بنود النفقات و الإيرادات ومبالغها بمثابة برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة؛
- **الموازنة العامة إجازة:** وتعني ذلك أن السلطة التشريعية هي التي تخت باعتماد الميزانية أي الموافقة على توقعات الحكومة وإيرادات العام المقبل والترخي لها عن مواصلة تحصيل الإيرادات وصرف النفقات أما قبل التوقيع فتكون في حكم المشروع؛
- **الموازنة العامة تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية والمالية:** فمختلف بنود ومحتويات الموازنة من إيرادات ونفقات تحدث أثارا اقتصادية واجتماعية وسياسية وبالتالي تعكس اختيارات الدولة لأهدافها من جهة وأدائها للتحقيق من جهة أخرى.

و فيما يلي سوف نتطرق إلى الفرق بين الموازنة العامة و الميزانية العمومية:[3]

- الموازنة العامة أرقامها تقديرية والميزانية العمومية أرقامها فعلية ؛
- الموازنة العامة عن سنة مقبلة، الميزانية العمومية صورة من تاريخ معين عن سنة منقضية؛
- الموازنة العامة قائمة للاستخدامات و الإيرادات المتوقعة ،أما الميزانية العمومية فقائمة برصد الموجودات والمطلوبات؛
- الموازنة العامة قائمة بالعمليات جارية رأس مالية وإن كانت تقسم داخليا إلى موازنة فرعية للعمليات الجارية و أخرى للعمليات الرأس مالية، أما الميزانية العمومية فقائمة برصد تقابل في الموازنة العامة لشق الرأس مالي منها بشكل عام؛
- الموازنة العامة تخ بموازنة الحكومة وما يدور في فلكها من منظمات أما الميزانية العمومية فهي أصلا تخت بالمشروعات التجارية و قد أخذت في السنوات الأخيرة تنطلق على المشروعات العامة الحكومية.

---

[1] محمد مروان السمان، محمد ظافر محيك، احمد زهير شامية، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 296.

[2] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 1992، ص 75.

[3] محمد البنا، مرجع سبق ذكره، ص 46.

ثالثا :مبادئ الموازنة العامة : تتمثل أهم مبادئ الموازنة العامة في:[1]

- **مبدأ وحدة الموازنة العامة:** يعني هذا المبدأ أن تدرج كافة الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة في وثيقة واحدة، الغرض من ذلك هو الموازنة العامة بأبسط صورة.

للمطلع على الميزانية وإمكانية التعرف على عناصرها بسهولة وتكوين فكرة دقيقة وسريعة على النشاط الدولة ومعرفة أن كان هناك توازن أو عجز، ومن تسير البرلمان في فرض مراقبة على أعمال السلطة التقليدية؛

- **مبدأ سنوية الموازنة العامة** : يقصد به أن تتم الموافقة عليها سنويا بحيث لا يشترط فيها تاريخ البدء، وكان هذا المبدأ يسبب صعوبة التنبؤ الأكثر من سنة لنفقات وإيرادات الدولة خاصة في حالة الاضطرابات وتقلبات الأسعار كما أن الضرائب المباشرة هي بدورها تحصل سنويا ؛

- **مبدأ الشمولية والعمومية:** يقصد أن تكون ميزانية الدولة شاملة لكافة النشاط المالي للدولة بحيث تتضمن كافة الإيرادات والنفقات دون إقصاء أي جانب مهما قل شانه؛

- **مبدأ عدم التخصيص:** تقتضي هذه القاعدة بأن لا يخصـ إيراد معين لتغطية نفقة معينة ،إذ يضع على السلطة التنفيذية الربط بين إيرادات معينة ونفقات معينة، فالمبدأ أن تدمج كافة الإيرادات العامة لتمويل كافة النفقات العامة، فالتخصيـ من شأنه فتح الباب لتبذير أموال الدولة والإسراف فيها في حالة تجاوز مبلغ الإيرادات مبلغ الاحتياجات للمرفق والعكس يكون التقصير في الأداء إذا قلت الإيرادات عن الحاجة؛

- **مبدأ التوازن:** ويقصد تساوي كل من الإيرادات ونفقات الدولة وقد كان في الفكر المالي التقليدي القائم على فلسفة الدولة الحارسة ولكن تطور دور الدولة حديثا أصبح له مفهوم اقتصادي يشمل التوازن الاقتصادي العام ولا يقتصر على التوازن الحسابي، وهذه الأخيرة تسخر لخدمة المصالح العامة وبالتالي فالموازنة العامة هي أداة لتحقيق هذا التوازن ومنه التضحية بالتوازن الحسابي للموازنة من أجل تحقيق التوازن الاقتصاد الوـني .

كما يجب الإشارة إلى أن تكوين الموازنة يتطلب مراحل عديدة مما يستوجب على الدولة الدقة الشديدة اتجاه هذا العمل حيث أن المسؤولية تقع على عاتق السلطة التنفيذية لأنها القادرة على تحقيق وتحديد الحاجيات التي يتطلبها المجتمع وكذا قدرته المالية، وقد يختلف التقدير من دولة إلى أخرى حسب الوضعية الاقتصادية لكل بلد.

[1] سيلام حمزة، ولدبزيو فاتح، مرجع سبق ذكره، ص ص 22- 23.

المبحث الثالث: الأساس الفكري للسياسة المالية.

إن المتتبع لتطور السياسة المالية عبر المراحل الزمنية وعبر المدارس سيلاحظ الاختلاف الشاسع الذي عرفته موقعا ومكانة.

المطلب الأول: السياسة المالية عبر العصور.

أولا: السياسة المالية في العصور القديمة : تميزت السياسة المالية بظهورها الباهت للغاية، نظرا لارتباط مالية الدولة بمالية الحاكم وسلطته المطلقة، ويمكن حصر تأخر تطور الأفكار المالية وعدم وضوحها في سيطرة الحاكم المطلقة، بساطة الحياة الاقتصادية، وقلة مظاهرها، ضآلة وزن الاعتبارات المالية البحتة مع عدم اهتمام المفكرين القدامى بالمظاهر الاقتصادية .[1]

1-1- السياسة المالية في العصر اليوناني: نادى أفلاطون بضرورة الإنفاق بسخاء على التعليم ومراقبة الأسعار، ما حدد مجالات الإنفاق العام وهي: الحروب، التعليم، العدالة، الأمن، دفع أجور العاملين والحرفيين، والإنفاق التحويلي على غير العاملين كالنساء والأطفال، أين تم في هذا العصر المناداة بتدخل الدولة للمحافظة على التوازن الاجتماعي من خلال سياسة الدعم، كما فرضت الضرائب على الكروم والحدائق، كما نادى أرسطو بضرورة التناسب بين الإنفاق والموارد.[2]

1-2- السياسة المالية في العصر الفرعوني: لقد عرفت السياسة المالية تطور ملحوظ برز من خلال الاحتكار المالي لبعض المنتجات ورسوم المرور على البضائع من والى الأسواق، فضلا عن فرض إسهامات مالية للضريبة على المنتجات شاسعة الاستعمال، وكذا ضريبة على دخل الأراضي الزراعية والثروة المنقولة والتركات أين تم توجيه حصيلة هذه الإيرادات لتمويل مرافق الأمن والعدالة.[3]

1-3- السياسة المالية في العصر الروماني: لقد عرفت السياسة المالية بمعناها المعاصر وبين ممارستها في العصور الأولى، أين تم تقدير المقاطعات تمهيدا لفرض الضرائب حيث غلب على النظام المالي الضرائب المباشرة ونظم ضرائب

---

[1] هشام مصطفى الجمال، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، شركة جلال للطباعة، مصر، 2006، ص 32.

[2] نفس المرجع، ص 41.

[3] حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية "دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والإسلامي"**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص 182 184.

عقارية على الأراضي وضرائب متدرجة عل الرؤوس بالإضافة إلى الضرائب على التركات لتوجه حصيلة هذه الإيرادات لتغطية النفقات الخاصة بأداء المرافق العامة على رأسها الدفاع.[1]

ثانيا : السياسة المالية في العصور الوسطى: تجلت في بعض مصادر الإيرادات والنفقات العامة منها :

- دخل الدومين الخاص المتمثل في دخل الأراضي الزراعية للسيد الإقطاعي أو الكنيسة .
- الضرائب كمورد غير عادي بصفتها مورد استثنائي فحين تحولت بعض الضرائب إلى ضريبة دائمة نتيجة الدفاع العسكري، أما الضرائب غير المباشرة تمثلت أساسا في الضرائب على البيع والاستهلاك ونتيجة تزايد النفقات العامة تم اللجوء إلى □لب إعانات عرفت باسم المساعدة "Aide" توجه إلى النفقات ذات النفع العام .[2]

ثالثا : السياسة المالية في العصر الإسلامي : إن السياسة المالية وجدت جذورها منذ (العصر الإسلامي) بوجود وظيفة الجباية والإنفاق، وأول ديوان وضع في الدولة الإسلامية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وباعتبار الرقابة المالية من أهم أدوات نجاح وفعالية السياسة المالية فقد تركز الاهتمام على اختيار الولاة والعمال من ذوي الأمانة، كما كان يحتفظ بإيرادات بيت المال ليوزع على مستحقيه إضافة إلى تدخل الدولة لعلاج مشكلات الفقر فكانت السباقة في حق الضمان الاجتماعي والدعم للأعباء العائلية، فضلا عن العدالة وملائمة الاقتطاعات المالية المتنوعة.[3]

اشتمل بيت المال على الإيرادات الدورية كالزكاة والخراج، إيرادات أخرى غير دورية (كخمس الغنائم، الفيء، والتركة) وقد نظم الإيرادات في عدة بيوت أهمها:[4]

– **البيت الأول:** خاص بالزكاة باعتبارها مورد ذو هدف مالي، اجتماعي واقتصادي.

– **البيت الثاني** : خاص بالخراج والجزية والعشور .

– **البيت الثالث:** خاص بالغنائم والفيء والتركات.

– **البيت الرابع:** خاص بالإيرادات الأخرى ويقصد بها أموال المصدرة وأموال المرتدين.

أما النفقات فقسمت إلى قسمين:

– **الإنفاق الحكومي:** يقسم إلى نفقات بحسب □بيعة الإيراد وحاجة الدولة .

– **الإنفاق الأهلي:** يستند هذا الإنفاق على مبدأ وقاعدة التكافل أو التضامن الاقتصادي والاجتماعي.

---

[1] أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[2] نفس المرجع، ص 05.

[3] محمد حلمي الطوابي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[4] أعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 22.

المطلب الثاني: السياسة المالية عبر المدارس.

أولا: السياسة المالية عند التجاريين: في ظل الرأسمالية التجارية، هدفت السياسة المالية إلى تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح للتجار فتدخلت الدولة بكل ثقلها التنظيمي لتحقيق الهدف، فقامت اسبانيا بتحريم تصدير المعادن إلى الخارج وفرض نوع من الرقابة على الصرف ناما انجلترا ففرضت حماية على أسطورها التجاريين في حين فرنسا فرضت الرسوم الجمركية العالية على السلع المماثلة للإنتاج المحلي ومنح المساعدات النقدية على التصدير[1]، إذ يرى ويليام بيتي أنها لا تؤدي إلى تدهور في النشاط الاقتصادي، بل يمكن أن يؤدي إلى ازدهاره وذلك إذا كانت تنفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، وأوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لان ذلك سيؤدي إلى سحب الأموال من دائرة النشاط الاقتصادي،كما نادى بترشيد الإنفاق العام، واقتصر دور الدولة على تقديم الخدمات (الإدارة، العدل، الدفاع).[2]

ثانيا: السياسة المالية للطبيعيين: انطلق الطبيعيون من أن النشاط الاقتصادي يخضع في تنظيمه لقوانين طبيعية، فالزراعة تعد المنتج الوحيد الخالق لناتج صافي يزيد عن الموارد التي أنفقت في سبيله، ولذلك اصطبغت سياستهم المالية خاصة جانب الإيرادات في حصر فرض الضريبة على العمل الإنتاجي الوحيد وهو "الزراعة" دون فرض ضرائب نوعية على الصناع والتجار خوفا من الانتقال إلى الزراعة، واهم ما يميز هذا العصر هو قوة الربط بين فرض الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي، ومن هنا يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الريوع. [3]

ثالثا: السياسة المالية حسب منظور المدرسة الكلاسيكية: وجه الاقتصاديون التقليديون جانبا لا باس به من اهتمامهم لدراسة المالية العامة متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه الدولة في حياة المجتمع ومن ثم كان من الطبيعي أن يؤمن التقليديون بمبدأ حياد السياسة المالية .

فقد كانت هذه النظرية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب التقليدي الذي يقوم على مدلول اليد الخفية لأدم سميث وقانون ساي للأوراق، الذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب" فأي زيادة في الإنتاج "العرض" سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي، فان أي زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات فكل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد .

---

[1] جاسم بن ناصر بن جاسم آل ثاني، **السياسة المالية في تطورها التاريخي مع دراسة خاصة عن السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في دولة قطر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، قطر، 1996، ص ص 78 79.

[2] عبد الرحمان يسري، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص 159.

[3] درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 52.

فإذا ما ترك الفرد"القطاع الخاص" حرا في بيئة تتوافر فيها كافة ضمانات الحرية الاقتصادية، سيسعى لإشباع حاجاته ورغباته وتحقيق مصلحته الشخصية، ولن تتوقف عن زيادة الإنتاج إلا عند مستوى العمالة الكاملة حيث كافة الموارد الاقتصادية موظفة توظيفا كاملا، ولما كانت مصلحة المجتمع وفقا لهذا الفكر هي مجموع مصالح أفراد هذا المجتمع، فان كل فرد في سعيه لتحقيق مصلحته إنما يسعى في نفس الوقت وكأنه مدفوع بيد خفية لتحقيق مصلحة المجتمع .[1]

ولكي يضمن الاقتصاديون الكلاسيك تحقيق مبدأ الحياد المالي ، نراهم يصرون على ضرورة مراعاة الأساس الثالث للسياسة المالية وهو مبدأ توازن الميزانية، وهكذا نجد أن أسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر على ثلاث نقاط أساسية :[2]

- تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر؛
- ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشا ات الاقتصادية للدولة ؛
- الالتزام التام بمبدأ توازن الموازنة العامة.

رابعا: السياسة المالية حسب منظور المدرسة الكينزية: عرفت السياسة المالية معنى أوسع بضرورة تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي، فظهرت المالية المعوضة بظهور الثورة الكينزية أين جاءت أفكار "جون مانيرد كينز" فنادى بضرورة تدخل الحكومات التي يمر اقتصادها بمرحلة كساد باستخدام آلية النفقات العامة، إذ يعمل على تمويل المشاريع الحكومية الإنتاجية لامتصاص الأيدي العا لة بغض النظر للعائد متسببا في زيادة القوة الشرائية وبالتالي لب استهلاكي جديد، ومن ثم خلق لب استثماري جديد للقضاء عل فترة الكساد وبعث فترات إنعاش.[3]

هكذا تغيرت النظرة لأدوات السياسة المالية التي أصبحت تستخدم للتأثير على الاقتصاد القومي عن ريق التأثير على المتغيرات الكلية من ادخار، استهلاك، واستثمار بغرض الوصول إلى التوازن الاقتصادي والاجتماعي، كما أصبح اللجوء للقروض فنا ماليا للتمويل ومواجهة التضخم، أما الموازنة أصبحت برنامج عمل سنوي يهدف إلى تحقيق الأهداف والتوازن الاقتصادي والاجتماعي .

إن اعتماد الدولة على سياسة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة المقدرة المالية القومية (البحث عن الإيرادات وتغيير بنيانها)، إضافة إلى تأثيرها على المتغيرات الكلية .

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 21 .

[2] Glibert Abraham frois , économie politique , economica , 7eme édition , 2000 , p 142 .

[3] جاسم بن ناصر بن جاسم آل ثاني، مرجع سبق ذكره، ص 91.

واهم خصائ السياسة المالية عند المدرسة الكينزية :[1]

- اعتبار الإيرادات العامة والنفقات العامة أدوات تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية ؛
- لم يعد هدف الموازنة العامة تحقيق التوازن الحسابي بين الإيرادات والنفقات بل تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي؛
- لم تعد الضريبة أداة لتمويل النفقات بل لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ؛
- لم يعد الإنفاق العام يتحدد في الخدمات الأساسية بل شمل الإنفاق جميع النشا ات الاقتصادية، الاستهلاكية، والإنتاجية.

المطلب الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية.

أولا : السياسة المالية في الدول المتقدمة .

تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هو البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل واختلالات.

نلاحظ في هذه الدول بشكل عام ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وجود جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية مما يجعل الطلب الفعال الكلي يقتصر عن عرض السلع والخدمات، كما أن الادخار اكبر من الاستثمار في حالات الكساد تنتشر في هذه الدول البطالة ويتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية متعطلة وذلك نتيجة نق الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل فتظهر الاندفاعات التضخمية .

تهدف السياسية المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فتقوم بتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الو ني اقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، صار لزاما على الحكومة أن تكيِف مستوى إنفاقها وتجنبه من ضرائب وما نحصل عليه من إيرادات أخرى، وقد تلجا الدولة إلى رق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي إلى مستوى العمالة الكاملة، كذلك تلجا الدولة لإحداث فائض في الموازنة إذ زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات، زيادة كبيرة لا

[1] حسين عبد القادر، يونس جعفر، **المالية العامة والموازنات**، مكتبة دار الفكر، فلسطين، 2013، ص 28.

تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع لتجنب حدوث تضخم نقدي . بيَن كينز في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة، واثأر الدورات الاقتصادية، التضخم والخلل في الاستقرار الاقتصادي، وقد ركَز لحل مشكل البطالة والكساد على زيادة الطلب الفعال عن طريق زيادة الاستثمارات الحكومية العامة لملء الفجوة بين الدخل والاستهلاك، غير أن علماء اقتصاديين آخرين بينوا أن تناقض كينز يظهر في أن سياسته في الطلب الفعال ستؤدي إلى توازن الادخار مع الاستثمار عند دخل اقل من مستوى التوظيف الكامل ودليل ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتقدمة يكون منخفضا لصالح الميل الحدي للادخار، وعليه فإن زيادة الإنفاق العام الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك كما أن زيادة حجم الاستثمار هذا سيؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وعليه فسيكون هناك قصور في الطلب الكلي يجعل توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل اقل من مستوى التوظيف الكامل.[1]

وبصفة عامة فإنه يمكننا القول إجمالا أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص ومنه فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وذات المنفعة العامة.

ثانيا : السياسة المالية في الدول النامية .

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية دول متقدمة تمتاز بالتقدم والتطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة، ودول متخلفة أو ما يطلق عليها بدول العالم الثالث أو الدول النامية هذه الأخيرة امتازت بما يلي: تدني متوسط دخل الفرد ومنه تدني في الدخل الوطني، عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جدا من الناتج الوطني، عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائ النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائ النظام الاشتراكي، كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية للخارج، انخفاض الاستثمار الإنتاجي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والأمية....الخ تتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فان هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخما، كما أن الادخار يعاني من انخفاض شديد.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 341.

كما تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، ويعود هذا العجز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز.[1]

ولما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر عملية التنمية يعتمد أساسا على تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد، فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لا بد وأن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية في هذه البلدان .

ومنه فإن السياسة المالية تركز جل اهتماماتها في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث لن جزء من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديا، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها، وللإشارة فإن أدوات السياسة المالية كما جاءت في الفكر الكنزي لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية، لأن الخصائ والظروف والأوضاع الاقتصادية التي تسود في هذه الدول تختلف في تلك التي تسود في الدول الصناعية المتقدمة.

ولهذا فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار وزيادة الاستهلاك كما يحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وإنما يتطلب اتخاذ سياسات لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد لتمكن من تقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد، ويكاد يتفق الجميع على أهمية السياسة المالية في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموما بسبب ضخامة المسؤوليات التي يلقيها تدعيم التنمية على عاتق حكومات البلدان النامية، وقصور الجهات الخاصة عن مواجهة التحديات الجسيمة التي تفترض تقدمها، مع ضعف الجهاز النقدي بها وعدم استجابة اقتصادياتها كثيرا لأدوات السياسة النقدية كتغيير سعر الفائدة مثلا .

إلى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف أساسي للسياسة المالية في البلدان النامية، تهدف كذلك إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخول والثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد، زيادة الإنفاق العام وما يترتب عليه من تشغيل للطاقات المعطلة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتقديم الإعفاءات الضريبية في سبيل تشجيع القطاع الخاص للدخول في العملية الإنتاجية بما يتوفر لديه من أموال، كل هذه الإجراءات بلا شك تساعد في إحداث التنمية الاقتصادية،كما أنها تلعب دورا كبيرا في السيطرة على حدة التقلبات الاقتصادية التي قد تحدث وتؤثر في عملية التنمية وتعرقل مسارها.

[1] نفس المرجع، ص 347.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للإطار النظري للسياسة المالية تبين لنا أنها من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول للتدخل والتحكم والتوجيه لمختلف قطاعاتها ومدى تحقيقها لمختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعتبر الرقابة الضريبية والرقابة على الدين العام والرقابة على الإنفاق العام من أهم عوامل نجاح السياسة المالية.

إن للسياسة المالية أدوات تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي وهي تتمثل في النفقات والإيرادات والموازنة العامة، كما نجد أن السياسة المالية عند الكلاسيك محايدة كون الدولة تلعب دور الحارس على عكس المدرسة الكينزية التي تنادي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

حيث تعد السياسة المالية هامة جدا لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة قصور الجهود في هذه البلدان خاصة من ناحية مواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية من جهة أخرى، وهكذا بإمكان الدول النامية أن تستخدم السياسة المالية إلى جانب بعض السياسات الأخرى كالسياسة النقدية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد:

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تمويل وهذا بدوره يحتاج إلى وسائل ومن دون هذه الوسائل فلا معنى للحديث عن الأهداف والإنجازات ولا مجال لتجسيدها في الواقع، من هذا المنطلق فإن تمويل التنمية الاقتصادية أصبح يحتل مكانة هامة في مجال الانشغالات اليومية للدول النامية، مما أدى بالعديد من المفكرين الاقتصاديين وخبراء المالية إلى البحث عن الوسائل والحلول المناسبة للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية والتأثير على مستوى الدخل الوطني لتحقيق ما تصبوا إليه من أهداف اقتصادية واجتماعية دون الإخلال بالتوازن الاقتصادي وسنتطرق في هذا الفصل إلى معرفة التنمية الاقتصادية ومختلف مؤشراتها.

ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: أساسيات حول التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: مؤشرات واستراتيجيات ومعوقات التنمية الاقتصادية .

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: أساسيات حول التنمية الاقتصادية.

تمثل التنمية الاقتصادية إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتبار أنها الخيار الوحيد للتحرر من التخلف الاقتصادي، فجندت لها في سبيل ذلك مواردها المختلفة، رغم تباين سياساتها واستراتيجياتها إلا أن هدفها واحد.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

تعريف1: ينقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين، فالفكر الاقتصادي في الغرب يؤكد تعريف التنمية على أنها " العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن" أما اقتصاديو العالم الثالث فعرفوها على أنها" العملية الهادفة إلي إحداث تحولات هيكلية اقتصادية اجتماعية يتحقق بموجبها لأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى عن الحياة الكريمة ".[1]

تعريف2: "إن التنمية الاقتصادية تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل".[2]

تعريف3: "التنمية الاقتصادية تعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة ".[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للتنمية الاقتصادية فهي التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية، والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف التنمية الاقتصادية.

أولا: أهمية التنمية الاقتصادية.

إن أهمية التنمية تتجلى في العنصريين التاليين:[4]

✓ **التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول المتقدمة والدول النامية:** من اجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدولة المتقدمة.

---

[1] وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 03.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 64.

[3] حسين دويش العشري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 63.

[4] وليد الجيوسي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

✓ **التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي:** إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على التبعية فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال، والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية، من أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا وكاملا .

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية.

يصعب تحديد أهداف معينة للتنمية الاقتصادية نظرا لاختلاف ظروف الدول سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، ومع ذلك يمكن تحديد بعض الأهداف الأساسية التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها.

1- الأهداف الأساسية: وتتمثل فيما يلي:

1-1- زيادة الدخل القومي الحقيقي: تعاني معظم الدول النامية من الفقر وانخفاض المستوى المعيشي لسكانها، ولا سبيل للتخلص من ذلك إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي خاصة إذا تحققت هذه الزيادة عن طريق إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.[1]

إن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة للعمل على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية ولكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال والكفاءات البشرية في الدولة كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة القومي الحقيقي.[2]

1-2- رفع مستوى المعيشة: إن التنمية تمثل العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والتي تحدث من خلال إحداث تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء وتحسن في نوعية الحياة.[3]

---

[1] عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 26.

[2] زويش سمية، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[3] عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 52.

1-3- تقليل التفاوت في الدخول والثروات: يعد من الأهداف الاجتماعية، إذ تعاني اغلب الدول النامية من إختلالات في توزيع الدخول والثروات لاستحواذ فئة من أفراد المجتمع على الجزء الأكبر من ثروته والعكس للغالبية الأخرى، مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي[1]، فزيادة الطاقة الإنتاجية الناجمة عن عملية التنمية في حاجة إلى خلق الطلب عليها وإحدى وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع في المجتمع لتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.[2]

1-4- توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي للقطاعات المحركة للنمو: يتميز البنيان الاقتصادي للدول النامية بهيمنة القطاع الزراعي، مما جعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية (الإنتاج والأسعار). لذلك لابد من توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي للقطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية وبناء صناعات تحويلية لمد الاقتصاد بالاحتياجات اللازمة في ظل ما تعانيه الدول النامية من تخلف في القاعدة الإنتاجية وضعف درجة التشابك بين القطاعات والتبعية للخارج، وفي ظل هذه الأوضاع لا يمكن بناء إستراتيجية تحقق أهداف هذه الدول إلا إذا حدث التغيير في بنية وهيكل اقتصاديات هذه الدول.[3]

2- الأهداف الجديدة للتنمية (الأهداف الإنمائية): لقد تم تحديد ثمانية أهداف للتنمية من خلال إعلان الألفية الثالثة فيما يخص موضوع التنمية الاقتصادية الذي تبنته الأمم المتحدة عام 2000 وهذه الأهداف هي:[4]

- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية؛
- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم؛
- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع المداخيل ؛
- التوسيع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارات لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفعالة في البرنامج التنمية الاقتصادية ؛
- حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات ؛

---

[1] غازي محمود ذيب الزعبي، **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن 1989- 2003** ، علم الكتب الحديث، الأردن، 2009، ص 45.

[2] عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 43.

[3] عبد الطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص ص 27- 28 .

[4] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 12.

- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج؛
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباعها في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ؛
- تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين والعدالة في توزيع الدخل وغير ذلك من أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

المطلب الثالث:أبعاد ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

أولا: أبعاد التنمية الاقتصادية: للتنمية الاقتصادية أبعاد عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة، ويمكن تقسيم أبعاد التنمية الاقتصادية إلى أبعاد مادية، أبعاد سياسية، أبعاد اجتماعية، أبعاد دولية، بالإضافة إلى البعد الحضري للتنمية وسنتطرق إليها فيما يلي:[1]

✓ **البعد المادي (الاقتصادي):** بتجسد من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، ويبدأ تراكم رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل على نحو يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية وهو ما يعرف بجوهر التنمية.

✓ **البعد السياسي:** بعد الانتهاء من الحرب العالمية الثانية توجهت مختلف الدول إلى معركة جديدة والمتمثلة في معركة التنمية والبناء، وبعد التحرر العسكري والسياسي وجب على هذه الدول التفكير في التحرر الاقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، والبعد السياسي للتنمية يبقى من أصعب الأهداف، إذ لا تزال الدول النامية تعاني من التبعية الاقتصادية وحتى التبعية السياسية في بعض الحالات، وذلك فهي بحاجة إلى الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا وحتى رأس المال البشري.

✓ **البعد الاجتماعي:** يتمثل في تغيرات الهياكل الاجتماعية وتقليل الفوارق في الدخول وإزالة الفقر وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية.

✓ **البعد الدولي للتنمية:** إن حاجة الدول إلى بعضها البعض في مجالات التنمية أعطت هذه الأخيرة بعدا دوليا، بحيث ظهرت هيئات دولية ومنظمات تعمل على إحداث تنمية شاملة تعاملية لمختلف الدول، ومن بين هذه الهيئات نذكر صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة...الخ. وتهدف هذه المنظمات إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا، إلا انه في الواقع تبقى مساعي هذه الهيئات والمنظمات متحيزة نزعا ما للدول المتقدمة.

[1] ضيف احمد، **اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989/ 2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2014- 2015، ص ص 5- 6.

✓ **البعد الحضري للتنمية:** إن التنمية لا تمس فقط الجانب الاقتصادي، وإنما تمس جوانب سياسية واجتماعية وحتى ثقافية وحضرية، ولذلك يعتبر البعض أن التنمية مشروع نهضة حضارية تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

تتحدد التنمية الاقتصادية بما يملكه المجتمع من بنية أساسية فضلا عن رأس المال وقوة اليد العاملة أو رأس المال البشري وموارده الطبيعية وتتمثل أهم مستلزمات التنمية الاقتصادية فيما يلي:

1- المقومات المادية: تعتبر الدعامة الرئيسية التنمية وتتمثل فيما يلي:

1-1- تراكم رأس المال: يتم تحقيق التراكم من خلال عملية الاستثمار التي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، وهناك استثمارات البنى التحتية التي تعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع والخدمات وأيضا النفقات الموجهة للبحث و التطوير "الحصول عل المعرفة " التي تساهم في تحسين إنتاجية العمل و كذلك النفقات الاجتماعية التي تجعل الفرد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية.[1]

1-2- التصنيع: يمكن للدول النامية من خلال التصنيع أن تستقل اقتصاديا وتخفف من تبعيتها للدول المتقدمة خاصة التي تعتمد في إنتاجها على المواد الخام، كما يساعد التصنيع على التخصص في الإنتاج والتمتع بالميزات النسبية في التجارة الخارجية، فالقدرة على صناعة السلع الإنتاجية تعتبر الطريق الرئيسي نحو التنمية الاقتصادية الحقيقية.[2]

1-3- ضرورة التخطيط للتنمية: باعتبار التنمية الاقتصادية شاملة فهي عملية مخصصة بوضع خطط متكاملة التي توضح برنامج عمل الاقتصاد القومي ومبنية على أسس علمية وموضوعية ومرنة بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية التي يحتاج إليها المجتمع.[3]

2- الموارد البشرية: يعد المورد البشري مصدر المواهب والقدرات والمهارات والمعرفة والأفكار التي تمثل أساس العملية الإنتاجية ولهذا فان للمورد البشري دورا مهما في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت، وتتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين الأولى هي مجموعة "عرض العمل" التي تضم أعداد العاملين والمجموعة الثانية هي مجموعة "القدرات الإدارية" والتي تضم المديرية والقادة ومسيري الوظائف وقد منح شوم بيتر لهذه المجموعة دورا كبيرا

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 125.

[2] احمد محمد عبد العظيم محمد، **التأثيرات المتبادلة بين السياسة المالية وسياسة الاستثمار ف تحقيق الإصلاح الاقتصادي المصري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2009، ص 102.

[3] جاسم بن ناصر بن جاسم آل ثاني، مرجع سبق ذكره، ص 44.

لتحقيق التنمية إذ يرى أن المنظم هو الذي يدرك الفرص لتحقيق الوسائل الجديدة والطرق الجديدة لإنتاج منتجات جديدة و تطويرها وفي كل هذه النشاطات فان المنظم يتحمل مخاطر كبيرة للوصول إلى الهدف.[1]

3- الموارد الطبيعية: تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية خصوصا في مراحلها الأولى إذا تم استغلالها بشكل مناسب، وكلما زادت الموارد الطبيعية في البلد كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو المتطور، إلا أن الموارد الطبيعية لا تعتبر قيدا على التنمية ومثال ذلك اليابان التي تحقق تنمية رائدة في ظل عدم توفرها على هذه الموارد.[2]

4- التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي: تعتبر التكنولوجيا محرك عملية التنمية فهي العنصر الفارق بين الدول التي حققت تنميتها والدول التي لا تزال في طور النمو أو المتخلفة، فالتقدم التكنولوجيا ميزة من مزايا الدول المتقدمة، كما تعتبر المعرفة العلمية التي تستند إلى التجارب وعلى النظرية العملية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطور أساليب أداء العمليات الإنتاجية و التوصل إلى أساليب جديدة أفضل للمجتمع، وعليه فان تحقق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغيير التكنولوجيا من أجل توسع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها بشكل أفضل، وقد تركز التطور التكنولوجي منذ الثورة الصناعية في عدد قليل من الدول وبدأت الدول النامية منذ حصولها على استقلالها السياسي تبذل مساعيها لاكتساب التكنولوجيا الحديثة بهدف رفع مستوى الإنتاج ومنه الدخل والمستوى المعيشي إلا أن هناك فرق بين موقفي إنتاج تكنولوجي وإستردادها فالموقف الأول يولد الزيادة والاستقلالية والتحكم "مزايا الدول المتقدمة" أما الموقف الثاني فعلى العكس هو يحتم التبعية بكل أشكالها "مزايا الدول المتخلفة".[3]

[1] احمد محمد عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[3] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 57.

المبحث الثاني: مؤشرات وإستراتيجيات ومعوقات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية شاملة هادفة إلى إحداث تغييرات هيكلية في جوانب متعددة، مما زاد من صعوبة قياس جوانبها المختلفة والتعبير عنها بشكل كمي لتضمنها متغيرات نوعية لا يمكن قياسها مباشرة، ومن أهم المعايير الرئيسية لقياس التنمية نجد:

✓ **مؤشرات معايير الدخل**: تعتمد مؤشرات الدخل على قياس التنمية ضمن الدخل القومي الكلي ومعيار الدخل القومي المتوقع ثم معيار متوسط الدخل من خلال نصيب الفرد من الدخل الحقيقي الإجمالي، إلا أن هذا المؤشر واجه عدة انتقادات وصعاب أهمها: ضعف الأجهزة الإحصائية في تقدير الدخل بدقة إضافة إلى عدم دقة إحصائيات السكان زيادة لاختلاف الأسس والطرق المدرجة في حسابات الناتج الإجمالي و المشكلة عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية فضلا عن الاختلاف بين الأسعار الحقيقية والأسعار الرسمية مما يجعل المقارنة بين الدول على أساس نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أمرا غير دقيق .

كما يخفي هذا المؤشر حقيقة توزيع الدخل، فلقد أثبتت التجارب أنه ليست هناك علاقة مباشرة بين ارتفاع الدخل والتحسن في نوعية الحياة حيث يرى Gerald Meiev أن ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي لا يحقق الرفاه الاقتصادي كما لا يمكن اعتباره دليلا على تحقيق الرفاه الاجتماعي.[1]

✓ **مؤشرات المعايير الاجتماعية**: ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينيات لمعالجة نقائص المؤشرات الاقتصادية للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية–الاقتصادية وتمتاز هذه المؤشرات كونها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل[2]، يقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع، وتمثل عدة معايير منها: المعاير الصحية، المعاير التعليمية، معايير التغذية، معايير نوعية الحياة المادية، ودليل التنمية البشرية والذي سنحاول التركيز عليه باعتباره حديث.[3]

دليل التنمية البشرية: هو مقياس حديث نسبيا مركب تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP سنة 1990 أطلق عليه إسم "دليل التنمية البشري" أو HDI أو "معيار التقدم البشري" محدد في ثلاثة معايير هي: معيار العمر

[1] عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص ص 44- 45.

[2] احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة، الأردن، 2011، ص 54.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 102.

المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي) ومعيار التحصيل العلمي يضم جزئين: معرفة القراءة والكتابة ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.[1]

وقد تضمن تقرير التنمية HDI* سنة 2011 تعديلا جزئيا يمكن إيضاحه بالمقارنة بين التقريرين لسنة 1990 و 2010:

[1] عبد الطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص 45.

* HDI : Human Dévelopment index.

الجدول رقم (01): دليل التنمية البشرية لسنوات 1990، 2010، 2011.

البيان	دليل التنمية البشرية لسنة1990	دليل التنمية البشرية لسنة2010	دليل التنمية البشرية لسنة2011
المعايير	معيار العمر المتوقع عند الميلاد بقيمة دنيا 25 وقيمة قصوى 85	العمر المتوقع عند الولادة بقيمة دنيا 20 وقيمة قصوى 83.2	القيمة الدنيا 20 القيمة القصوى 83.4
	معيار التحصيل العلمي 1- معدل التمدرس لمختلف الأطوار ويأخذ $1/3$. 2- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ويأخذ الأهمية $2/3$. قيمة دنيا و قيمة قصوى 100	متوسط سنوات الدراسة بقيمة دنيا 0 وحده الأقصى 13.2 متوسط سنوات الدراسة المتوقعة حده الأدنى 0 والحد الأقصى 20.6	القيمة القصوى 13.1 سجل في التشيك متوسط سنوات الدراسة المتوقع 18
	متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ويعبر عن المستوى المعيشي اللائق ويقاس باستخدام الناتج المحلي الإجمالي قيمة دنيا 100 دولار وقيمة قصوى 40000 دولار	يقاس باستخدام الناتج المحلي الإجمالي معبر عنه بمقياس تكافؤ القوة الشرائية بالدولار الأمريكي القيمة الدنيا 163 دولار القيمة القصوى 1082.11	قيمة قصوى ب 107.72 سجل بقطر
تصنيف الدول	تقسم الدول حسب هذا الدليل إلى: دول ذات تنمية بشرية منخفضة $TDH< 0.5$ دول ذات تنمية بشرية متوسطة $TDH< 0.8 < 0.5$ دول ذات تنمية بشرية مرتفعة $TDH> 0.8$	صنف الدول إلى 4 مجموعات: - دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا. - دول ذات تنمية بشرية مرتفعة . - دول ذات تنمية بشرية متوسطة. – دول ذات تنمية بشرية منخفضة.	
المعادلة	$TDH=1/3\ (I_1+I_2+I_3)$	$TDH=1/3\ (I_1+I_2+I_3)$	

المصدر: أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 77.

ترتب الدول تنازليا حسب قيمة HDIفي كل مجموعة عدد متساوي مع المجموعات الأخرى عن طريق تقسيم عدد الدول التي شملها التقرير على 4.

حيث: I_1 دليل العمر المتوقع عند الولادة.

I_2 دليل التعليم.

I_3 دليل الناتج الإجمالي.

✓ **المعاير الهيكية** : اتجهت معظم الدول النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي إلى إحداث تغيرات هيكلية في بنيانها الاقتصادي عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج و تنويعه كإحلال الواردات بغرض التصدير إضافة إلى توجه الدول إلى الاهتمام بقطاع الخدمات الذي أضحت إيراداته أكبر من الإيرادات الصناعية، مما أحدث تغيرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعاتها الاقتصادية، كما أثر ذلك على هيكل صادراتها ووارداتها وفرص العمل،هذه المتغيرات اتخذت كمعايير لقياس درجة النمو تتمثل في: نسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي، الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات، نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.[1]

وقد عرفت التنمية الاقتصادية إدخال مفهوم التنمية المستدامة كمصطلح يشير إلى البعد البيئي، حددت له مؤشرات اعتمدتها لجنة التنمية المستدامة وفق أربع مجموعات: المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالإضافة إلى المؤشرات المؤسسية وفق الجدول الموالي:

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 121.

الجدول رقم (02): مؤشرات التنمية المستدامة.

نوع المؤشر	الأهداف	أهم المؤشرات المستخدمة
المؤشر الاجتماعي	المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر.	– النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر. – معدل متوسط أجور الإناث إلى متوسط أجور الذكور.
	الرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع.	– العمر المتوقع عند الولادة. – تغذية الأطفال.
	تعزيز التعليم و الوعي العام و التدريب.	– معدل سنوات الدراسة الفعلي والمتوقع. – معدل الإنفاق على التعليم والبحث العلمي كنسبة من إجمالي الناتج.
	السكن و السكان	– معدل النمو السكاني. – معدل التمركز في المناطق الحضرية والريفية.
	الأمن الاجتماعي	– عدد الجرائم المرتكبة لكل 100ألف نسمة.
المؤشرات الاقتصادية	الهيكل الاقتصادي ويشمل: أ– الأداء الاقتصادي. ب– التجارة. ج– الحالة المالية.	– معبر عنه بمعدل متوسط نصيب الفرد من الدخل. – يعبر عنها بواسطة الميزان التجاري. – نسبة المديونية إلى إجمالي الناتج المحلي.
المؤشرات البيئية	أنماط الاستهلاك و الإنتاج: أ– استهلاك المادة. ب– استخدام الطاقة.	–كثافة استخدام المادة في الإنتاج. – نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي.
	إنتاج وإدارة النفايات: أ– الغلاف الجوي و التنوع الإحيائي ب– الأراضي. ج– المسطحات البحرية. د– مصادر المياه العذبة.	–انبعاث غاز أكسيد الكربون. – مساحة الغابات كنسبة مئوية من إجمالي مساحة الأراضي. – درجة تركز الطحالب في المياه الساحلية. — نسبة السحب السنوي من المياه الجوفية.
المؤشرات المؤسسية	– الإطار المؤسسي. – القدرة المؤسسية.	– حجم الإنفاق على البحث و التطوير. – عدد مستخدمي الهواتف المحمولة و الثابتة، الانترنت لكل 1000 مواطن.

المصدر: أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

المطلب الثاني:إستراتجيات التنمية الاقتصادية.

تعرف الإستراتجية بأنها مجموعة من العناصر والمرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة أو القطاعية المرغوب فيها، فالرؤية المستقبلية الواضحة للأهداف التنموية التي تضعها الدولة تعتبر مفتاح نجاح المسيرة التنموية، ولقد اتبعت البلدان النامية توجهات متباينة بخصوص الإستراتجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية نوجزها فيما يلي:

✓ **الإستراتجية المعتمدة على التنمية الزراعية:** للقطاع الزراعي دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، خاصة في المراحل الأولى من التنمية نظرا لدورها في عملية التنمية، والذي يتأتى من خلال ما يمكن أن يساهم به من مهام في تحقيقها ويبرز ذلك من خلال: توفير الموارد الغذائية للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى، توفير التمويل لعملية التنمية الصناعية، يوفر اليد العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات خاصة القطاع الصناعي (مصدر العمالة للقطاع الصناعي)، خلق الطلب على السلع الصناعية لتحفيزه على التوسع والتطور، توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية لاستيراد السلع الرأسمالية والتي تتسع وذلك من خلال الصادرات الزراعية، تجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي، الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب، تعتبر الزراعة القطاع الذي يحقق الأمن الغذائي وأداة في تعديل شروط التبادل الدولي وتحسينها لصالحها.[1]

✓ **الإستراتجية المعتمدة على التنمية الصناعية:** تعتبر عملية التصنيع ممر عملية التنمية الاقتصادية وشرطا ضروريا لها، ويتحدد ذلك من خلال الدور الذي تحتله الصناعة في إطار عملية التنمية الاقتصادية ويعد القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرص على تطوير العديد من القطاعات ومن أهم أثاره نجد: يساهم في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي إذ يعمل على تنويع وتوسيع الإنتاج والدخل، مما يساهم في إحداث التغيرات الهيكلية باعتباره جوهر التنمية، المساهمة في توفير فرص العمل واكتساب المهارات، تدعيم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي وبالتالي تعزيز الروابط مع الزراعة وباقي القطاعات الأخرى، يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها وبالتالي توفير قدر أكبر من العملات الأجنبية، يساهم في توفير احتياجات الأفراد والمجتمع من السلع الاستهلاكية وبالتالي ساهم

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

في تطوير ورفع مستوى المعيشة، يساهم في عملية التحديث والتحولات باعتباره القطاع ذو القدرة العالية على استخدام أحدث المنجزات العملية و التكنولوجية مما يساهم في إحداث التحولات في جميع النواحي.[1]

✓ **إستراتجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الاقتصادية**:كون القطاع الصناعي يلبي حاجيات القطاع الزراعي وسوقا لاستيعاب منتجات الزراعة في حين القطاع الزراعي يعمل على تجهيز القطاع الصناعي بمستلزمات الإنتاج وتأمين الغذاء فهما بذلك قطاعان مكملان لبضعهما، وعليه فالعلاقة المتشابكة والوثيقة بينهما تستدعي إتباع إستراتجية الربط بين الصناعة والزراعة لتأمين نجاح الاثنين معا وتحقيق التنمية الاقتصادية.[2]

✓ **إستراتجية الحاجات الأساسية**: يرجع الفضل في انتشار هذه المقاربة إلى مؤتمر منظمة العمل الدولية المنعقد في 1976 إذ اعتبر المؤتمر نظرية الحاجات الأساسية بمثابة البديل التنموي الذي يمكن من إعادة توجيه الاستراتجيات والمخططات التنموية بإعادة توجيه الناتج الوطني لفائدة إشباع الحاجة الأساسية من السلع والخدمات والاهتمام بالفئة الأكبر فقرا.[3]

ويمكن التمييز بين الحاجات الأساسية المشتركة نظرا لعدم إمكانية إعطاء تعريف للحاجات الأساسية لارتباطها بالمكان والزمن والقيم والمفاهيم السائدة، ومن بين هذه الحاجات الأساسية المشتركة نجد: الحاجات الأساسية المادية الفردية كالغذاء، اللباس والسكن، الحاجات المادية العمومية كالخدمات الصحية والتعليمية، الحاجات الأساسية المعنوية كالحرية، المشاركة، الثقافة، والعمل.....الخ.[4]

✓ **إستراتجية التنمية البشرية المستدامة**: تعرف بأنها العملية التي يتم بموجبها توسيع خيارات الناس إذ تم ربط النمو كضرورة للتنمية البشرية ثم ظهور الاستدامة من خلال الاستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد الطبيعية، ويرتكز مفهوم التنمية المستدامة على الملائمة بين التوازنات البيئية والسكانية.[5]

✓ **إستراتجية التنمية المستقلة**: تنطلق هذه النظرية من اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها، من خلال تدخل الدول في الشؤون الاقتصادية في ظل حدود تضمن نجاح التنمية وكذا السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 232 .

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 174.

[3] عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، تاريخ الاطلاع: 2018/04/14 على الموقع:
http://www.kau.edu.sa/files/0002132/subjects/.ED2 PDF

[4] محمد عدنان وديع، **مفهوم التنمية**، سلسلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 1، 2002، ص 07.

[5] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 179.

فاعل وتوجيه استخدامه بكفاءة والعمل على توفير الإمكانيات والعمل على تخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي.[1]

لقد اختلف الاقتصاديون في اختيار الأسلوب الأفضل في تحديد الاستراتجيات الملائمة نظرا لكثرتها واختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية لوضع إستراتجية طويلة الأمد لتحقيق أهداف التنمية المنشودة، لذالك فإن الدول النامية يمكنها الاستفادة من بعض الآراء حسب النظم السياسية والبنيان الاقتصادي للدولة وذلك بوضع إطار فكري وتنظيمي يعمل على تفعيل هذه الظروف لصالح التنمية .

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية.

إن عدم اقتصاديات الدول النامية إلى حالة متقدمة من النمو هو نتيجة وجود مجموعة من العقبات التي تتداخل فيما بينها لتجعل تحقيق التنمية دون المستوى المطلوب هذه العوائق هي التي صبغت الدول النامية بصبغة التخلف وأوجدت الفجوة بين اقتصاديات الدول المتقدمة واقتصاديات الدول النامية وتصنف هذه العوائق حسب عدة معايير، تتمثل هذه العوائق فيما يلي:[2]

1- معوقات طبيعية: تشكل في مجملها العوامل الطبيعية من مناخ وتربة وارض ووفرة المياه، إن معظم الدول النامية تقع تحت تأثير عوامل طبيعية غير مواتية كالمناخ الذي يشكل عائقا في سبيل تعظيم الإنتاج خاصة الزراعية منه.

غير انه ليس بمقياس إذ استطاعت دول متقدمة التغلب على هذه الظروف بتطوير وسائل الإنتاج واكبر مثال اليابان التي تفتقر إلى مصادر الطاقة والمعادن لتصل إلى أعلى المراتب من خلال الإدارة الكفؤة.

2- معوقات اقتصادية: هي عوامل تؤدي إلى ضعف البنية الاقتصادية وتتمثل في النقاط التالية:

✓ **الإختلالات الناجمة عن استعمار الدول:** إن خضوع معظم الدول النامية لأشكال الاستعمار الأجنبي المختلفة ترك آثاره السلبية على التنمية الاقتصادية في هذه الدول، ويتمثل اثر هذا العامل في تخصص البلدان النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية التي تحتاجها الدول المستعمرة، مما يؤدي إلى اختلال الهياكل الإنتاجية وتبعا اختلال هيكل الصادرات.

✓ **الإختلالات في هياكل اقتصاديات الدول النامية:** تعاني الدول النامية من إختلالات واضحة في هياكل اقتصادياتها وتتمثل أساسا في الإختلالات الهيكلية في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي.

---

[1] نفس المرجع، ص 181.

[2] أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 89- 93.

- **الإختلالات الهيكلية في القطاع الصناعي:** إذ يلاحظ ضعف مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج والدخل القومي والتي لم تتعدى 10% في حين وصلت 40% في الدول المتقدمة، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب تحول دون وصول هذا القطاع إلى المستوى المطلوب منها:

– ضعف الاستثمارات في القطاعات الصناعية خاصة الثقيلة والتي تحتاج إلى مبالغ ضخمة؛

– انخفاض مستوى العمالة في القطاع الصناعي إضافة إلى تدني مستوى الخبرات والمهارات لغياب الحوافز التي تشجع على تطوير المستوى التقني وغياب برامج تدريبية وتوعوية؛

– تدني نوعية العديد من الصناعات وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

- **الإختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي:** يعاني القطاع الزراعي من انخفاض إنتاجيته ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل التي أحدثت خلل في البنيان الهيكلي لهذا القطاع منها: ضعف الموارد الزراعية خاصة منها المياه، تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الزراعي مما يؤثر سلبا على مستوى ونوعية هذا الإنتاج، فائض العمالة في القطاع الزراعي.

✓ **الإختلالات الناجمة عن الفقر:** تعاني أغلبية الدول النامية من الفقر وبالتالي بانخفاض مستوى الإنتاج في شتى القطاعات بسبب ضعف الاستثمار الناجم بدوره عن ضعف ومحدودية الادخار بسبب تدني الدخل القومي.بمعنى أن اقتصاديات هذه الدول تدور في حلقة مفرغة تبدأ من تدني الدخل والادخار وتنتهي بتدني الإنتاجية بفعل انخفاض مستوى الاستثمار الناتج عن انخفاض المدخرات لانخفاض مستوى الدخل.

✓ **الإختلالات الناجمة عن التبعية الاقتصادية:** تتجسد التبعية الاقتصادية في عدة محاور منها التبعية التجارية نتيجة تعاظم الاستيراد وانخفاض التصدير والتبعية المالية من خلال سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على مؤسساتها الاقتصادية إضافة للقروض والمساعدات، أما التبعية التكنولوجيا نتيجة الاعتماد الكلي على التكنولوجيا المستودة بكافة أشكالها.

✓ **الإختلالات الناجمة عن السوق:** إن صغر حجم السوق هي الصفة الملازمة لمعظم المنتجات للدول النامية نتيجة ضعف الطلب على السلع والخدمات وهو من أهم الأسباب المؤدية لضعف مستوى الاستثمار، ومن أهم المعوقات المتعلقة بعوامل السوق ما يسمى بنواقص السوق والتي تعني أن شروط وصفات نموذج المنافسة التامة لا ينطبق على أسواق الدول النامية. إن وجود هذه النواقص يؤدي إلى بقاء كفاءة الإنتاج منخفضة.

✓ **الإختلالات الناجمة عن التجارة الخارجية:** وتعرف بالعقبات الدولية، حيث تعاني معظم الدول النامية في تجارتها الخارجية والتي لها الأثر الأكبر على إحداث التنمية الاقتصادية من:

– سياسة الإنتاج الواحد أو عدد قليل من المنتجات مما يجعل اقتصادياتها عرضة لتقلبات قوية.

– التبعية الغذائية مما يثقل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري.

3– المعوقات الخاصة بالسكان: تبرز أهم العوائق الخاصة بالسكان في عدم التكافؤ بين زيادة السكان ونقص الموارد الإنتاجية وما ينجم عنها من تأثيرات سلبية من زيادة البطالة، وتدني مهارات العاملين وتدهور الإنتاجية، إضافة إلى انخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية وتدني نوعية الموارد البشرية خاصة مع ظاهرة الهجرة لراس المال البشري.

4– المعوقات المتعلقة بالاستقرار السياسي: غالبا ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار وما يترتب عنه، فوجود بيئة غير مستقرة يجعل الاقتصاد مقيدا ويجعل التنمية أمرا صعبا.

5– مشكلة تكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية: نتيجة نقص الاستثمار الناجم عن نقص الادخار والذي يرجع إلى انخفاض الدخل الناتج عن الانخفاض في مستوى الإنتاجية. هكذا تتفاعل عوامل عديدة في حلقة مفرغة مما ينجم عنه نقص رأس المال في الدول النامية.

6– مشكل التمويل: إن مشكلة التمويل تتطلب دراسة الموارد المالية التي يعتمد عليها نظام التمويل وطرق تجميع هذه الموارد وإحداثها وتوزيعها على مختلف القطاعات والموارد التمويلية قد تكون من أصل داخلي أو من مصدر خارجي.

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف.

المطلب الأول: المصادر المحلية.

وتتكون هذه المصادر من الادخارات، الضرائب، بالإضافة إلى التمويل بالعجز.

1- الادخارات: يمثل الادخار في الدول المتقدمة أهم مصدر لتمويل التنمية، وذلك لارتفاع الدخل الفردي في هذه الدول، والادخار هو ما تبقى من الدخل بعد القيام بعملية الاستهلاك، ويمكن تقسيم الادخار إلى عدة أنواع حسب القائم بهذا العمل كما يلي:

1-1- الادخار العائلي: ويعرف هذا الادخار على انه الفرق بين الدخل المتاح والاستهلاك، ويأخذ ادخار العائلات عدة أشكال كأقساط التأمينات، المعاشات، الودائع المودعة في البنوك وصناديق التوفير، بالإضافة إلى الاستثمار المباشر في شراء الأراضي والعقارات والمساكن.[1]

هناك عدة عوامل تحدد لنا قيمة الادخار العائلي أهمها حجم الدخل باعتبار الادخار هو ما تبقى من الدخل بعد الاستهلاك، فكلما ارتفع الدخل ارتفع معه حجم الادخار العائلي، ونقصد بالدخل هنا الدخل الفردي وعليه يمكن اعتبار توزيع الدخل عامل مهم في تحديد حجم المدخرات. كما أن ادخار العائلات يتأثر كذلك بتغيرات أسعار الفائدة ومدى قوة وتوسع الجهاز المصرفي، كما أن معدل التضخم له اثر كبير على حجم الادخار، حيث إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة فان الأفراد يقبِلون على شراء الأراضي والعقارات والذهب بدل ادخار نقودهم التي ستنخفض قيمتها الحقيقية بفعل التضخم.

1-2- ادخار قطاع الأعمال: تتوقف مدخرات هذا القطاع على أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني ففي حالة الدول الرأسمالية يتعاظم دور قطاع الأعمال ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع، كما أن هذا الأخير يتوقف على طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب فتستطيع الدولة مثلا أن تزيد من ادخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه.[2]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 206.

[2] الطيب داودي، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 57.

1-3- ادخار القطاع الحكومي: يعرف على انه الفرق بين إيرادات الحكومة ونفقاتها، وهذه الحالة تسمى بفائض الموازنة، أما في حالة العكس أي النفقات اكبر من الإيرادات فهي حالة عجز في الموازنة، حيث تلجأ الحكومة في هذه الحالة إلى الاستعانة بادخار قطاع الأعمال والعائلات عن طريق الاقتراض.[1]

2- الضرائب: تعتبر الضرائب الوسيلة التي بموجبها يتم تحويل جزء من الدخول لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة، والتي تستخدمها لأغراض الإنفاق الجاري والاستثماري، لا تفرض الضرائب بطريقة عشوائية وإنما تكون وفق سياسة معينة تسمى بالسياسة الضريبية والتي يجب أن تهدف إلى:[2]

- تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لأغراض التنمية؛
- استهداف الحد من الاستهلاك وخاصة غير الضروري؛
- استهداف تغيير نمط الاستثمار وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة والمفيدة للاقتصاد.

3- التمويل بالعجز (التمويل التضخمي):

3-1- مفهوم التمويل بالعجز: يعني قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض التنمية وذلك من خلال إصدار نقود جديدة من طرف البنك المركزي، وذلك لغرض التوسع في الائتمان دون الحاجة إلى ادخار مسبق، ويتم اللجوء إلى هذا النوع من التمويل لتغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة.

3-2- وجهات النظر في التمويل بالعجز: لقد اختلف الاقتصاديون في نظرية التمويل بالعجز حيث ظهرت ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي:[3]

3-2-1- الاتجاه المؤيد لنظرية التمويل بالعجز: يعتقد أصحاب هذه النظرية أن التمويل يحقق ما يلي:

- تشجيع الاستثمار وتسريع معدلات النمو الاقتصادي؛
- أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع الأرباح في بعض القطاعات؛
- خلق كتلة سلعية في المستقبل تكفي لإعادة امتصاص الكتلة النقدية الجديدة مصدر التمويل؛
- تستطيع البلدان النامية اللجوء إلى التمويل التضخمي دون أن تخشى ارتفاع الأسعار ارتفاعا كبيرا استنادا إلى ما يتواجد بها من موارد عاطلة وخاصة الأيدي العاملة.

---

[1] كمال بكري، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص 445.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 192

[3] الفارس عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 18.

3-2-2- الاتجاه المعارض لنظرية التمويل بالعجز: وحججهم على ذلك أن:

- الاستثمار الممول بمصادر تضخمية، سيؤدي إلى ارتفاع متواصل للأسعار تعجز السلطات الاقتصادية على السيطرة عليه بسبب انخفاض مرونة جهازها الإنتاجي؛
- يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة، فيزيد ميلهم إلى الاستهلاك الحاضر وينقص ميلهم للادخار؛
- ينتج عن التضخم تزايد الطبقية بحيث يتضرر منه أصحاب الدخول الثابتة، أما أصحاب الدخول المتغيرة فبإمكانهم تعويض تأثير التضخم.

3-2-3- الاتجاه المعتدل لنظرية التمويل بالعجز: يرى هؤلاء الاقتصاديون أن التمويل بالعجز يجب أن يكون ضمن حدود معينة، وان يوجه نحو المشاريع الإنتاجية ذات مردود سريع تستطيع من خلال الطلب على إنتاجها امتصاص الكتلة النقدية الزائدة، كما يجب أن يترجم التمويل بالعجز إلى سلع وخدمات منتجة تكافئ الكتلة النقدية الفائضة، كما أن نسبة التمويل بالعجز لا تتعدى معدل زيادة الناتج.

ونظرا لاضطرار البلدان النامية إلى تطبيق أسلوب التمويل التضخمي، وجب عليها الأخذ بعين الاعتبار بعض الوسائل الحمائية مثل:[1]

- يجب أن تكون المشاريع الممولة عن طريق العجز مولدة لفرص العمل وسريعة العائد؛
- يجب تحديد قيمة التمويل بالعجز بحيث تتوافق مع حاجة الاقتصاد الذي ينمو؛
- يتعين فرض ضوابط على أسعار السلع وخاصة السلع الأساسية.

3-3- صيغ تمويل العجز الموازني: يوجد ثلاث طرق أساسية للتمويل نذكرها فيما يلي:[2]

3-3-1- تمويل العجز عن طريق الاقتراض: يمكن ان نمول العجز المحدث في الموازنة العامة عن طريق الاقتراض، وهذا الاقتراض إما يكون داخلي عن طريق طرح الخزينة العامة لسندات تباع لدى البنوك والمؤسسات المالية المدرجة في السوق المالي والنقدي المحلي، وإما تكون قروض خارجية حيث تباع هذه السندات في الأسواق المالية الدولية، أو عن طريق الاقتراض المباشر من المؤسسات المالية والنقدية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

تلجأ الدولة إلى هذا النوع من التمويل بالعجز في حالة ما إذا كانت المديونية الداخلية والخارجية لها منخفضة، أما إذا كانت مرتفعة فإنها تختار طريقة أخرى للتمويل، لان الاستمرار في هذا النوع من التمويل سيحدث لها آثار سلبية مستقبلا والمتمثلة في ارتفاع المديونية الداخلية والخارجية، فإذا كان من الممكن التحكم والسيطرة على المديونية الداخلية

[1] صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، دون سنة نشر، ص 139.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص ص 223- 227.

فان المديونية الخارجية صعب التحكم فيها، وبالتالي تؤدي إلى التبعية الاقتصادية للدول الدائنة وكذلك عرقلة النمو الاقتصادي والتنمية وذلك لأجل تسديد هذه الديون وخدماتها.

3-3-2- تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي: يتم هذا النوع من التمويل عن طريق لجوء الخزينة العامة للبنك المركزي لطلب إصدار كتلة نقدية جديدة دون أن يقابلها غطاء حقيقي، وتتعهد الخزينة بإرجاع هذه الأموال لاحقا، وبذلك يمكن للدولة عن طريق هذا الإصدار النقدي الجديد أن تمول نفقاتها العامة بموارد غير مملوكة لها، آو غير حقيقية.

لإنجاح هذا النوع من التمويل يجب توفر عدة شروط نذكر منها:

- أن يكون الجهاز الإنتاجي في هذه الدولة مرنا وليس جامدا؛
- توجيه الإصدار النقدي الجديد إلى استثمارات حيوية وسريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الإصدار لاحقا؛
- ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وبجرعات صغيرة؛
- تضافر السياسات الاقتصادية، مثل سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب، وذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية التي يسببها هذا الإصدار.

إذا لم للوفر الشروط السابقة فان تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي سيؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد، والمتمثلة أساسا في ظهور الآثار التضخمية للأسعار، لأنه في هذه الحالة تصبح قيمة الكتلة النقدية المتداولة اكبر من قيمة السلع والخدمات الموجودة، هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة وحتى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: المصادر الخارجية.

في ظل عجز المصادر المحلية عن توفير رأس مال كاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية، والصعوبات والمتاعب الناجمة عن الاندفاع في تيار التمويل التضخمي، كان لابد من إيجاد طريق للخروج من هذا المأزق من أجل تسهيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية وهو استيراد رأس المال الأجنبي. ورأس المال المستورد يعتبر خصوصا نافعا لتمويل جزء من برنامج التنمية الذي يحتاج إلى النقد الأجنبي.

يمكن تقسيم المصادر الخارجية إلى ثلاثة مصادر رئيسية وهي: المعونات الأجنبية، القروض، الاستثمار الأجنبي.

✓ **المعونات الأجنبية:** يمكن تقسيمها إلى المعونة التي تقدمها حكومات الدول المتقدمة والهيئات الدولية دون مقابل (المنح الخالصة)، والمعونة التي يدفع لها مقابل لأجل والتي تعرف بالقروض طويلة الأجل، والتي يترتب عليها بعض الأعباء على موازنة الدول المقترضة وميزان مدفوعاتها، في حين أن المنح الخالصة لا يترتب عليها أي أعباء.

عموما يمكن تقسيم المعونات الأجنبية إلى: معونات ثنائية ومعونات متعددة الأطراف، فالأولى هي التي تقدمها دولة متقدمة إلى دولة نامية، ولكن في غالب الأحيان بشروط كاستخدام هذه المعونة في استيراد سلع من الدولة المقدمة للمعونة، وهذه السلع تكون غالية الثمن وذات جودة رديئة، وبذلك تكون الدولة المانحة قد تدخلت في شؤون الدولة المستفيدة من المعونة.

أما المعونة متعددة الأطراف فإنها تأتي من خلال مؤسسات دولية متخصصة، غالبا ما تكون تابعة للأمم المتحدة مثل: البنك العامي، صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى مؤسسات مالية إقليمية كالبنك الأسيوي للتنمية وبنك التنمية الإفريقي.[1]

✓ **القروض:** قد تكون القروض الأجنبية عامة أو خاصة، فالقروض العامة تعقدها حكومات البلدان النامية مع غير المقيمين سواء كانوا حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين ومعنويين.

أما القروض الخاصة يعقدها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في البلدان النامية مع المقيمين في الخارج، وتختلف القروض الأجنبية باختلاف الشروط التي تعقد بها، فالقروض التجارية تكون عادة وفقا للشروط التي تحددها أسواق رأس المال من حيث معدل الفائدة والضمانات وبرامج التسديد، وتعتبر من اكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية، أما القروض السهلة فهي تعقد بشروط ميسرة، وتمنح مثل هذه القروض عادة للحكومات أو الهيئات التابعة لها.[2]

✓ **الاستثمارات الأجنبية:** وهي استثمارات من قبل جهات غير مقيمة بالبلد، ويمثل هذا الانسياب لرؤوس الأموال الأجنبية من الخارج عاملا أساسيا في توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد احتياجات الاستثمار، وإمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية وتشغيل موارد كانت معطلة، كما يؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلا.

وتتوقف كفاءة استخدام هذا المورد على عوامل عدة منها: المجالات التي توجه إليها الاستثمارات الأجنبية، وتوافر عوامل الإنتاج الأخرى المتعاونة مع الاستثمار الأجنبي، والقدرات التنظيمية والإدارية المتاحة.[3]

---

[1] محمود يونس، احمد رمضان نعمة الله، **مقدمة في علم الاقتصاد**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2007، ص 491.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 206.

[3] حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 1997، ص 79.

خلاصة الفصل:

تهدف عملية التنمية الاقتصادية إلى إحداث تغيرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، يتحقق بموجبها الرفاه الاجتماعي، ويتوقف نجاح نماذج التنمية الاقتصادية التي تضمنها الفكر الاقتصادي بالدرجة الأولى إلى مدى ملائمة هذه النماذج مع خصوصيات الدول النامية، ولبلوغ ذلك عليها الإلمام بجميع متطلبات التنمية، حيث لا يمكن تحقيق التنمية إلا من خلال توفر العديد من المستلزمات الضرورية لانجازها والتي تعتبر الأساس الجوهري والدعامة الرئيسية للتنمية الاقتصادية، والتي يمكن الاستدلال عليها وفق مؤشرات عديدة.

غير أن عدم وصول اقتصاديات الدول النامية إلى حالة متقدمة من النمو نتيجة مجموعة من المعوقات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعتبر من سمات التخلف والتي تختلف من مجتمع إلى آخر وان كان يوجد حد أدنى مشترك بينها.

إن الحاجة إلى التمويل الخارجي للتنمية إنما نشأ نتيجة قصور المدخرات المحلية عن الوفاء بالاستثمارات المطلوبة وهو ما يطلق عليه فجوة الموارد المحلية.

الفصل الثالث:

مسار السياسة المالية في الجزائر

خلال الفترة 2000-2017

تمهيد:

لعبت السياسة المالية دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا محسوسا نظرا لارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة ووضع برامج تنموية من شأنها أن تحقق إصلاحا اقتصاديا خاصة على مستوى التشغيل وتحسين أجور العمال وتحقيق معدلات نمو لا بأس بها.

وبناء على ذلك يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014.

المبحث الثاني: تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

المبحث الثالث: نتائج حول التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2017.

المبحث الأول: البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001– 2014.

نظرا لهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري وفي ظل الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول سنة 2000 التي بلغت 27.4 دولار للبرميل قررت الجزائر إطلاق برامج اقتصادية لاستغلال الإيرادات النفطية وإنعاش الاقتصاد الوطني ودعم نموه وتطويره من خلال إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2014 الهادف إلى تنشيط الطلب الكلي ودعم القطاعات المنتجة ورفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، وقد تضمنت سياسة الإنعاش الاقتصادي ثلاث برامج رئيسية تمثلت في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005- 2009 ثم برنامج توطيد النمو 2010- 2014.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001– 2004 ونتائجه.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001– 2004.

يهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 على المدى القصير والمتوسط إلى مكافحة الفقر أولا، وخلق مناصب شغل ثانيا، وضمان التوازن الجهوي ثالثا، وإحياء الفضاء الإقليمي رابعا، هذا البرنامج يمتد على أربع سنوات وخصص له مبلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7.5 مليار دولار يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني يضاف إلى هذا غلاف مالي ما يفوق خمسة مليار دج كإنفاق عمومي لدعم الإنعاش الاقتصادي في إطار برامج أخرى مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب وبرامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

ويعتمد هذا البرنامج خصوصا على:

- رفع الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي؛
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسات المحلية؛
- إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية وتقوية الخدمات العمومية وتحسين الظروف المعيشية وتنمية الموارد البشرية.[1]

عملت الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي على وضع ما قيمته 525مليار دج كما يبين الجدول التالي:

[1] بيان اجتماع مجلس الوزارة المنعقدة في 2001/04/25.

الجدول رقم (03): هيكل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001- 2004.

البيان	المبلغ (مليار دج)	النسبة %
دعم الإصلاح	45	8.6
دعم مسار الإنتاج: الفلاحة والصيد البحري	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تطوير الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي	201.5	40.1
تطوير وتنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	**525**	**100**

المصدر: جمال حمودة، **اتفاقية الشراكة العربية الأورومتوسطية "دراسة تحليلية وتقييمية** "،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2005- 2006، ص333.

يتضح من الجدول أن الدول أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي حيث خصصت ما مقداره 210.5 مليار دج أي نسبة 40.1 % من مجموع الغلاف والمخصص لهذا البرنامج ثم يليه التنمية المحلية بمقدار 114 مليار أي نسبة 21.7% ثم دعم مسار الإنتاج ودعم الإصلاحات بقيمة 65.3 مليار و45 مليار دج أي نسبة 12.4 و8.6% على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج.

ثانيا: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي:

من نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي المؤشرات الاقتصادية التالية الممثلة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي.

السنة / البيان	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	4123.51	4260.81	4537.69	5264.19	5993
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	2464.29	2778.49	2030.66	3345.35	3683
التضخم %	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
رصيد الميزانية (مليار دج)	53.19	6871	26.03	35.02	466.6
احتياجات الصرف (مليار دولار)	11.91	17.96	23.11	32.94	43.11
الدين الخارجي (مليار دولار)	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82
متوسط سعر البرميل (دولار)	28.59	24.90	25.31	28.89	36.66

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء البنك الجزائري، بيان الحكومة عن السياسة العامة ماي 2005.

✓ **بالنسبة للناتج الداخلي الخام:** على اعتبار سنة الأساس هي سنة 2000 فإن الناتج الداخلي الخام قد تطور إيجابيا على مدار السنوات الأربعة وبمعدل فاق 45% في نهاية سنة 2004، وهذا يفسر بدون شك خروج الاقتصاد من حالة الانكماش وبداية النمو المشجع بالإضافة إلى التطور الذي حصل في إنتاج القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حيث أن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات قد سجل زيادة في حدود 49.5% عند نهاية سنة 2004 مقارنة بنسبة الأساس .[1]

✓ **بالنسبة للتضخم:** لقد سجل معدل التضخم أكبر نسبة له سنة 2001 بـ 4.2 لينزل إلى 1.4 في سنة 2002 ليعود للارتفاع سنتي 2003 و2004 على التوالي وهذا راجع للتذبذب الحاصل في المستوى العام للأسعار (نسبة التغير في المستوى العام للأسعار) نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي.

✓ **بالنسبة للمؤشرات الأخيرة:** ومن الدلالات التي تبعث على الارتياح ثبات العملية أو استقرار معدل الصرف طوال فترة البرنامج عند متوسط76.39دج/ $ وهذا ما يعكس الصرامة وتوخي الحذر في تطبيق السياسة المالية والنقدية من جهة والتطور الإيجابي لمؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى.

✓ **بالنسبة للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات:** في بلد كالجزائر الذي يعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات في تمويل التنمية وبالرجوع إلى معطيات الجدول السابق فإن الناتج الداخلي الخام قد تطور تطورا إيجابيا على مدار السنوات الأربعة بمعدل 25% في نهاية سنة 2004 عما كان عليه في الأساس إلا أن متوسط النمو الاقتصادي للفترة 3.8% وهي نسبة ما لم تتخطى حاجز 7% على الأقل لا يمكن الحديث عن خروج البلد من دائرة التبعية لقطاع يتصف بالهشاشة والحساسية الخطر.

✓ **البعد الاجتماعي في برنامج الإنعاش:** إن برنامج الإنعاش الاقتصادي كان له بعدا اجتماعيا لا بأس به مقارنة بالسنوات السابقة حيث تمثل في نقطتين أساسيتين هما:

- الرفع من قيمة التحويلات الاجتماعية واستهداف فئة المعينة من السكان للحفاظ على قدرتها الشرائية والتماسك الاجتماعي.
- محاربة الفقر وذلك بتوفير فرص عمل وهو ما يبينه الجدول التالي:

[1] عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات في الجزائر "الواقع والآفاق"**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر2011، ص231-232.

الجدول رقم (05): أهم المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة 2000- 2004. **الوحدة:** نسبة مئوية.

السنة / البيان	2000	2001	2002	2003	2004
النمو السكاني	1.48	1.55	1.53	1.58	1.63
الناتج الداخلي الخام	2.40	2.10	4.10	6.80	5.20
رواتب العمال	5.50	10.50	7.60	9.80	8
التحولات الاجتماعية	6.30	16.60	14.60	6.30	7.80
الفقر	-	22.60	8.50	8	6.8

المصدر: بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر جوان 2003، ص37.

على الرغم من التطور الملاحظ في الناتج الخام ابتداء من 2002 إلا أن هذا لم ينعكس بالإيجاب على رواتب العمال والتحولات الاجتماعية حيث اعتمدت الجزائر هنا سياسة التقليل في الغلاف المالي من جهة أخرى استطاعت الجزائر أن تقلل من نسبة الفقر أكثر من 50% في سنة واحدة من 2001 إلى 2002.

وفي السياق نفسه شهدت النفقات الصحية ارتفاعا في الفترة المدروسة وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نسبة النفقات الصحية في الفترة المدروسة بالنسبة لفئات الداخلي الخام. **الوحدة:** نسبة مئوية.

السنة / البيان	2001	2002	2003	2004
النفقات الصحية بالنسبة للناتج الخام	3.1	3.2	3.3	3.4

المصدر: تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة الإنمائي.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005- 2009.

خلال الفترة 2005-2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي "الجنوب" و"الهضاب العليا" بتمويل من الموازنة بقيمة 200 مليار دولار خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما

يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها.[1]

ويعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي البرنامج الأكثر أهمية من بين البرامج الثلاث وبرامج الجنوب خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج موزعة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): هيكل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005- 2009.

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة %
برنامج تحسين ظروف المعيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجية الجديدة للاتصال	50	1
المجموع	**42027**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005- 2009، ص06.

على اعتبار أن معدل الصرف هو 70 دج/$ الواحد معنى ذلك أن الغلاف المالي لهذا البرنامج هو 60 مليار $ خصص منه ما نسبة 85.5% لتحسين ظروف المعيشة والإسكان وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية[2]، أي ما يعادل 52مليار دولار وهذا ما يؤكد حرص الدولة على إعادة التوازن الاجتماعي.

وبالفعل فإن برنامج دعم النمو قد خصص له أكثر غلاف مالي لتحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ يزيد عن 27 مليار أي بنسبة 45% وكان ينتظر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير وتحسين مناخ الاستثمار، ناهيك عن توفر مئات الآلاف من مناصب الشغل كالطريق السيار شرق- غرب الذي رصد له ما يزيد عن 11 مليار دولار[3].

يليه محور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة إضافة إلى ذلك برنامج صندوق الجنوب، وبرنامج الهضاب العليا لكل منها غلاف مالي قدره 20 مليار دولار وعليه يكون المجموع ما خصص للاستثمار حوالي 100 مليار دولار.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة، الجزائر، نوفمبر 2008، ص138.

[2] عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص242-241.

[3] نفس المرجع السابق، ص243.

إن مثل هذا الغلاف المالي الضخم في اعتقادنا يعبر عن عزم السلطات على كسب رهان القطاع الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، ويترجم بصدق سياسة دعم النمو.

ثانيا: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

1- الخروج من شبح المديونية:

من أهم النتائج التي تحسب لصالح الاقتصاد الوطني هي الخروج النهائي من شبح المديونية كما يبينه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (01): تطور الدين الخارجي. **الوحدة:** مليار $.

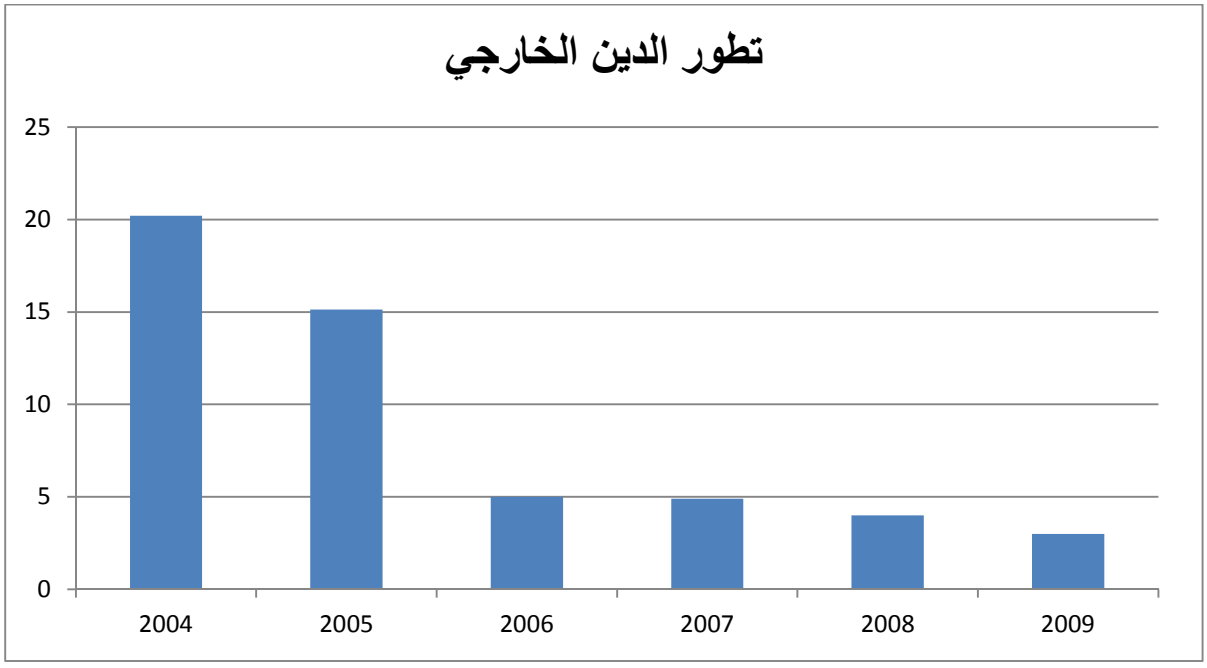

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2009، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2010، ص 87.

نلاحظ على مدى سنوات 2004- 2009 انخفاض الدين الخارجي .

2- الاحتياطي النقدي: إن الاحتياطي النقدي بلغ 148.91مليار دولار مع نهاية 2009 وهو مبلغ قياس لم يشهده البلد منذ الاستقلال، وعلى هذا الأساس سيبقى الاحتياطي النقدي آلية من آليات السياسة المالية والنقدية لها أثر إيجابي واضح على الاقتصاد الجزائري ما لم يحدث تغيير سلبي على مستوى أسعار السوق الدولي للطاقة من جهة، وكذا ما لم تكن تغيرات هامة في تعادل العملات التي يشكل احتياط الصرف الرسمية الجزائر من جهة أخرى.

و الجدول التالي يبين تطور الاحتياط النقدي:

الجدول رقم (08): تطور الاحتياطات النقدية. **الوحدة:** مليار دج.

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطات الإجمالية بدون ذهب	50.18	77.78	110.18	143.10	148.91

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي بالجزائر، ص79.

3- المؤشرات الاجتماعية:

3-1- مناصب الشغل المستخدمة: لقد شهدت الفترة 2005-2009 تطورا هاما في استحداث مناصب شغل من حيث الكم والنوع، وهو شيء متوقع بالنظر إلى خدماته الاستثمارات العمومية التي فاقت على أكثر من صعيد ناهيك عن الاستثمارات الخاصة، وفيما يلي جدول يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (09): مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005 - 2009.

التعيين	**الفترة 2005- 2009**
مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات	3166374
معدل مناصب الشغل الدائمة التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة.	1865318
المجموع العام	**5031692**

المصدر: بيان السياسة العامة ملحق 02، أكتوبر 2010، ص5.

3-2- حصة السكن: تشير إحصائيات بيان السياسة العامة على أن فترة برنامج دعم النمو قد سمحت بإنجاز 1045259 سكن وذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون.

إذا كان الكم من الإنجاز قد يحقق الهدف المسطر من البرنامج فهو بالدرجة الأولى لم ينه الأزمة وبالتالي فإن التحدي مستمر، كما أن البناء مستمر على مدار البرنامج وعلى هذا الأساس فقد انخفض معدل الشغل من 5.79 %سنة 1998 إلى 4.98% مع نهاية 2009 بالرغم من الزيادة المحسوسة خلال العشرية الماضية.

3-3- الصحة العمومية: شهدت الصحة العمومية هي الأخرى توسعا هاما في مختلف المجالات سواء كان ذلك على مستوى الهياكل الصحية، أو ممارسة الاستقطاب أو الضمان الاجتماعي الذي شهد هو الآخر آليات عمل جديدة كما أن الإنتاج المحلي للأدوية بات واقعا ملموسا، وهذا بفشل الجهود المبذولة من خلال مضاعفة الغلاف المالي بعدة مرات وفيما يلي جدول يبين تطور هياكل الصحة العمومية.

الجدول رقم (10): تطور هياكل الصحة العمومية.

الإنجازات المادية	الفترة 2000-2004	الفترة 2005-2009	الفترة 2000-2009
المستشفيات	13	23	36
عيادات متعددة الاختصاصات	50	83	133

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة، الملحق 04، أكتوبر 2010، ص05.

3-4- التربية الوطنية: لا يخفى على أحد كون ترقية قطاع التربية الوطنية يندرج في صميم التنمية البشرية، مثله مثل التعليم العالي والتكوين المهني وهي قطاعات احتلت الأولوية في برنامج الرئيس محل الدراسة (2005-2009)، وهو ما يفسره التطور الملاحظ في مجموع الأغلفة المالية، حيث انتقلت من 225.5مليار دج سنة 2000 إلى 403.3 مليار دج سنة 2005 ثم قفزت مع بداية 2010 إلى 1100 مليار دج[1]. أي ما يعادل 6 مليار دولار خصصته لهذه القطاعات الثلاث وتتمثل فيما يلي:

الجدول رقم (11): تطور الإنجازات المادية لقطاع التربية.

الفترة / البيان	2000- 2004	2005-2009	نسبة التطور %
المدارس الابتدائية	4592	1800	31.19
الإكماليات	1700	1013	59.58
الثانويات	600	379	56.90
المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	498	358	71.88
المطاعم والنظام النصف الداخلي.	3242	2508	77.35

المصدر: نفس المصدر السابق، ص3.

3-5- التعليم العالي: ومن الإنجازات التي نذكرها في هذا الشأن هو ضمان مقعد بيداغوجي لكل متحصل على شهادة البكالوريا، وحتى تستجيب لمتطلبات الواقع ومقتضيات التطور باشرت الدولة في إنجاز الإصلاح البيداغوجي للجامعة حتى تتمكن من استيعاب أكثر من مليون طالب.

يكفي أن نذكر بتعميم نظام ل.م.د في الجامعات الجزائري والانتهاء من النظام الكلاسيكي كما استفاد القطاع من نظام التأمين النوعي والزيادة في منح الطلبة بالإضافة إلى وضع نظام آخر مدعم بنظام التعويضات الذي سجل حيز

[1] عبد الرحمان تومي،مرجع سبق ذكره.ص 283.

التنفيذ في نهاية 2010، ويضاف إلى هذه الإنجازات تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي وإقامة عشر لجان قطاعية تهدف إلى ترقية وبرمجة وتقسيم البحث العلمي.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسية خلال الفترة 2009– 2014.

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أولا قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد واستمرت هذه الديناميكية ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب وبذلك بلغت تكلفة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج. استلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2004 من النفقات 21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما :[1]

- استكمال المشاريع بمبلغ يعادل 156 مليار دولار .
- يخصص برنامج 2010- 2014 أكثر من 40% من الموارد لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي والثانوي والجامعي والتكوين المهني) وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية،كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الديناميكية الجديدة التي تأتي كامتداد للإنعاش الاقتصادي المباشر فيه منذ عقد، خصصت الدولة في إطار البرنامج الخماسي ما قيمته 8857 مليار دج ذات الصلة بالتنمية البشرية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (12): الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية. **الوحدة:** مليار دج.

القطاع	الغلاف المالي
السكن	3709
الموارد المائية	2001
التعليم	1798
الصحة	619
الشباب والرياضة	380
الطاقة:كالكهرباء والغاز	350
المجموع	**8857**

المصدر: بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010، ص48.

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء في 24 ماي 2010.

من خلال الجدول يتبين أن قطاعي السكن والتعليم العالي قد أخذ أغلفة مالية عالية بالنسبة للقطاعات الأخرى بحيث أن قطاع التعليم العالي لوحده تجاوز 24 مليار دولار.

ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص في قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث الهياكل القاعدية بالطرقات، تهيئة الإقليم والبيئة، تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات والتجارة والعمل .[1]

بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل، تسيير القروض البنكية، دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البترولية وتحديث المؤسسات العمومية، تشجيع إنشاء مناصب الشغل، مرافقة الاندماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب التشغيل.

وعلى صعيد آخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

المبحث الثاني: تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000– 2016.

شرعت الجزائر ومنذ سنة 2000 ونتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة في إتباع سياسية مالية ترتكز أساسا على التوسع في النفقات العامة مما أدى إلى التحسن في أداء المالية العامة وإطلاق برامج تنموية من شأنها تأهيل اقتصادها وتسريع عملية التنمية.

المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000– 2016.

لقد عرفت الإيرادات العامة في الفترة المدرسة تزايدا مدروسا وبنسب مختلفة يمكن توضيحها في الجدول التالي:

[1] عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص315.

الجدول رقم (13): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000- 2016.

السنوات	إيرادات المحروقات		إيرادات خارج المحروقات		إيرادات جبائية		إيرادات غير جبائية		إجمالي الإيرادات
	القيمة 10^9دج	النسبة من الإيرادات العامة %	القيمة 10^9 دج	النسبة من الإيرادات العامة %	القيمة 10^9دج	النسبة من الإيرادات العامة %	القيمة 10^9دج	النسبة من الإيرادات العامة %	القيمة 10^9دج
2000	1177.3	**74.34**	349.50	**22.14**	349.5	**22.15**	55.4	**3.51**	1578.1
2001	956.38	**63.53**	549	**36.46**	398.2	**26.44**	150.8	**10.01**	1505.5
2002	942.90	**57.59**	660.1	**41.17**	482.8	**30.11**	177.38	**11.05**	1603.01
2003	1350	**68.37**	624.3	**31.61**	524.9	**26.58**	99.4	**5.03**	1974.4
2004	1570.7	**70.4**	652.5	**29.3**	580.4	**26.0**	72.1	**3.2**	2229.7
2005	2352.7	**76.3**	724.2	**23.5**	640.4	**20.8**	83.8	**2.7**	3082.6
2006	2799.0	**76.9**	840.5	**23.1**	720.8	**19.8**	119.7	**3.3**	3639.8
2007	2796.8	**75.8**	883.1	**23.9**	766.7	**20.8**	116.4	**3.2**	3687.8
2008	4088.6	**78.8**	1101.8	**21.2**	965.2	**18.6**	136.6	**2.6**	190.5
2009	2412.7	**65.6**	1263.3	**34.4**	1146.6	**31.2**	116.7	**3.2**	3676
2010	2905.0	**66.1**	1487.8	**33.9**	1298.0	**29.5**	189.9	**4.3**	4392.9
2011	3979.7	**68.7**	181.04	**31.3**	1527.1	**26.4**	283.3	**4.9**	5790.1
2012	4184.3	**66.0**	2155.0	**34.0**	1908.6	**30.1**	246.4	**3.9**	6339.3
2013	3678.1	**61.7**	2279.4	**38.3**	2031.0	**34.1**	248.4	**4.2**	5957.5
2014	3388.4	**59.0**	2349.9	**41.0**	2091.4	**36.4**	258.5	**4.5**	5738.4
2015	2373.5	**46.5**	2729.6	**53.5**	2354.7	**46.1**	374.9	**7.3**	5103.1
2016	1781.1	**35.3**	3261.2	**64.7**	2422.9	**48.1**	838.2	**16.6**	5042.2

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2004، 2008، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع الإيرادات العامة خلال السنوات 2000 وحتى 2007، حيث انتقلت من 1578.1 مليار دج إلى 3687.8 مليار دج، ومن الملاحظ أن هذه الفترة شهدت هيمنة إيرادات المحروقات بـ 2796.8 مليار دولار بما يمثل 75.8% من إجمالي الإيرادات ومن الملاحظ أيضا تذبذب وتراجع مساهمة الإيرادات خارج المحروقات التي لا تتجاوز 23.9% من إجمالي الإيرادات العامة، فإيرادات المحروقات تشكل موردا رئيسيا من إيرادات خزينة الدولة، بحيث تقديرات هذا المورد لا ترتكز على عوامل داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية.

في سنة 2008 بلغت الإيرادات العامة 5190.5 مليار دج مقابل 3687.8 مليار دج في سنة 2007 فقد ارتفعت بنسبة 38.6% بينما بقيت تقريبا شبه راكدة في 2007، نتج عن هذا الارتفاع بنسبة 90.8% عن الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطور في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، حيث انتقلت إيرادات المحروقات من 2796.8 مليار دج في2007 إلى4088.6 مليار دج في 2008، وهو ما يعبر عن ارتفاع بنسبة 47.6% حيث تمثل هذه الإيرادات 78.8% من المجموع الكلي لإيرادات الموازنة العامة وتغطي 97.9% من مجموع نفقاتها وهو ما يمثل مستويات لم يسبق بلوغها في الماضي، بينما بلغت الإيرادات خارج المحروقات في 2008 مبلغا إجماليا قدره 1101.8 مليار دج بزيادة تساوي 15.7% مقابل 51% في 2007، ومع ذلك فإنها لا تمثل سوى 21.2% من مجموع إيرادات الموازنة ولا تمول هذه الإيرادات سوى 24.5% من النفقات الكلية.

ارتفعت الإيرادات الضريبية في 2008 إلى 965.2 مليار دج بنسبة 18.6% من الإيرادات العامة، سجلت الارتفاعات الأكثر أهمية من طرف الضرائب على الدخل وعلى السلع والخدمات، أما الإيرادات غير الضريبية وبعد انخفاضها بنسبة 2.8% في 2007 نلاحظ ارتفاعها سنة 2008 بنسبة 8.8% حيث وصلت إلى136.6 مليار دج.

في سنة 2010 بلغت الإيرادات الإجمالية 4392.9 مليار دج مقابل 3676 مليار دج في 2009، إذ ارتفعت بـ 19.1% بينما انخفضت بقوة في 2009 (-29.2%)، ساهمت إيرادات المحروقات في الزيادة في الإيرادات الكلية لسنة 2010 بواقع 70% وساهمت الإيرادات خارج المحروقات بواقع 29.5%، حيث ارتفعت إيرادات المحروقات بـ 20.4% منتقلة من2412,7 مليار دج في 2009 إلى 2905 مليار دج في 2010، حيث تشكل إيرادات المحروقات 66.1% نسبة إلى إيرادات الموازنة العامة (65.6% في 2009) وتغطي 64.4% من نفقات هذه الموازنة (56.8% في 2009)، في حين بلغت الإيرادات خارج المحروقات في 2010 ما قدره 1487.8 مليار دج، أي بزيادة قدرها 16.5% (14.6% في 2009) كما تمثل نسبة 33.9% من مجموع الإيرادات الكلية.

ارتفعت الإيرادات الجبائية التي تمثل 87.6% من الإيرادات خارج المحروقات مقابل 90.8% في 2009، بنسبة 12.3% لتبلغ 1298 مليار دج في 2010، سجلت الارتفاعات الأكثر أهمية في هذا المجال تلك المتعلقة بالضرائب على المداخيل وعلى السلع والخدمات التي تغطي 83% من الإيرادات الجبائية (82% في 2009)، في حين بقيت الحقوق الجمركية والتسجيلات والطوابع مستقرة نسبيا، فيما يخ الإيرادات غير الضريبية التي لا تمثل سوى 12.4% من الإيرادات خارج المحروقات لسنة 2010 مقابل 9.2% في 2009، فقد عرفت ارتفاعا قويا (57.8%) منتقلة من116.7 مليار دج في 2009 إلى 189.8 مليار دج سنة 2010، تحت تأثير الارتفاع الجد قوي للناتج المحرل من طرف بنك الجزائر والانخفاض الطفيف في النواتج المتنوعة للموازنة العامة للدولة.

في سنة 2012 بلغت الإيرادات العامة مستوى 6339.3 مليار دج مقابل 5790.1مليار دج في 2011 أي ارتفاع قدره 10.7% أين ساهمت إيرادات المحروقات بواقع 32.9% فقط من ارتفاع الإيرادات الكلية عكس سنوات 2010 و2011 أين ساهمت إيرادات المحروقات بأكبر حصة (مقابل 82% في 2011 و68.7% في2010).

ارتفعت إيرادات المحروقات في 2012 بنسبة 5.1% منتقلة من 3979.7 مليار في 2011 إلى 4184 مليار دج في 2012، حيث شكلت هذه الإيرادات في سنة 2012 نسبة 65.3 % من الإيرادات الكلية. بينما بلغت الإيرادات خارج المحروقات في نفس السنة مبلغا إجماليا قدره 2155 مليار أي بزيادة قدرها 23% (21.7% في 2011) وهي تمثل 34.7 % من الإيرادات الكلية (31.3% في2011).

بالنسبة للإيرادات الضريبية ارتفعت نسبة 29.9% لتبلغ 1908.6 مليار دج مقابل ارتفاع قدره 17.7% سنة 2011، ترجع هذه الزيادات بشكل كبير إلى زيادة الضرائب على الدخل والحقوق الجمركية، في حين بقيت مساهمة الضرائب على السلع والخدمات في زيادة الإيرادات الضريبية مستقرة نسبيا. فيما يخ الإيرادات غير الضريبية فقد انخفضت في 2012 إلى 246.4 مليار دج تحت تأثير الانخفاضات للأرباح من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية

نلاحظ خلال سنوات 2013 وحتى 2016 انخفاض الإيرادات العامة حيث انتقلت من 5957.5 مليار دج إلى 5042.2 مليار دج نتج هذا الوضع عن انخفاض في إيرادات المحروقات بحوالي 30% عقب انخفاض يقارب 47% في متوسط سعر البترول، حيث انخفضت إيرادات المحروقات من 3678.1 مليار دج سنة 2013 إلى 1781.1 مليار دج سنة 2016، وفي المقابل عرفت نسبة هذه الإيرادات إلى الموازنة العامة انخفاضا كبيرا وصلت إلى35.5% في 2016 بعدما كانت 66% في 2013 ولم تعد تغطي سوى 24.1% من نفقات الموازنة العامة التي بلغت 61.7% مليار دج في 2013 مقابل 24.1% في 2016. بلغت الإيرادات خارج المحروقات 3261.1 مليار دج في 2016 بعدما كانت 2279.4 مليار دج سنة 2013، انتقلت نسبتها إلى إيرادات الموازنة العامة من 38.3% سنة 2013 إلى64.7 % في 2016، خاصة بسبب الارتفاع القوي في الإيرادات غير الضريبية التي عوّضت انخفاض إيرادات المحروقات، حيث بلغت مساهمة الإيرادات غير الضريبية في ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات بنسبة 87.2%. بلغت الإيرادات الضريبية 2422.9 مليار دج في 2016 مقابل 2031 مليار دج ونتج هذا التباطؤ النسبي في نمو الإيرادات الضريبية بشكل أساسي عن الارتفاع الضعيف في الضرائب على المداخيل والأرباح، والضرائب على السلع والخدمات، والانخفاض في الإيرادات الجمركية، فيما يخ الإيرادات غير الضريبية، فقد سجلت في 2016 ارتفاعا قويا منتقلة من 248.4 مليار دج سنة 2013 إلى 838.2 مليار سنة 2016، نتج هذا الارتفاع المعتبر في الإيرادات غير الضريبية إلى الارتفاع الاستثنائي في الأرباح الموزعة للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر.

تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000– 2016.

الجدول رقم (14): تطور أسعار البترول للفترة 2000- 2016.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أسعار البترول (دولار)	27.4	23	22.81	27.69	38.5	54.6	65.7	74.8	99.9	62.2	80.08	112.9	111	109.5	100.2	53.1	45

المصدر: تقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016.

لقد عرفت الإيرادات العامة تطورا كبيرا خلال سنوات 2000 وحتى 2008 إذ ارتفعت بصورة كبيرة أين انتقلت من 1578.1 مليار دج سنة 2000 إلى 5190.5 وذلك للارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية التي وصلت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة حوالي 78.8% تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول إلى 99.9 دولار سنة 2008.

كما وعرفت الإيرادات العامة في 2009 انخفاضا ملحوظا حيث بلغت 3676مليار دج بعدما كانت 5190.5 مليار دج سنة 2008 وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الإيرادات النفطية نتيجة تراجع أسعار البترول إلى 62 دولار.

أما سبب تراجع الإيرادات بين سنة 2012- 2016 من 6339.3 مليار دج إلى 5042.2 مليار دج فهذا راجع إلى انخفاض إيرادات المحروقات أين بلغت 61.7 % من الإيرادات العامة في 2013، في حين وصلت إلى 35.3% في 2016 وفي المقابل نلاحظ في الجدول أعلاه انخفاض أسعار البترول من 105.9 دولار إلى 45 دولار خلال سنوات 2013 و2016 على التوالي.

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000–2016.

أدى التحسن في الوضعية المالية للجزائر في بداية الألفية الثالثة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات إلى تحول جذري في السياسة المالية عامة وسياسة الإنفاق الحكومي خاصة، حيث اتبعت الجزائر سياسة اتفاقية توسعية قصد الخروج من التبعات السلبية للإصلاحات الاقتصادية، وبذلك ارتفع حجم النفقات سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز. من خلال الجدول التالي سنبين تطور قيمة النفقات العامة الإجمالية ونفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016.

الجدول رقم (15): تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016.

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		إجمالي النفقات العامة
	القيمة 10^9 دج	النسبة من النفقات العامة %	القيمة 10^9دج	النسبة من النفقات العامة %	القيمة 10^9دج
2000	856.20	**72.68**	321.90	**27.32**	1178.10
2001	963.60	**72.94**	357.40	**27.06**	1321
2002	1097.60	**70.79**	452.90	**29.21**	1550.60
2003	1199.00	**68.41**	553.70	**31.59**	1752.70
2004	1251.10	**65.7**	640.70	**33.7**	1891.80
2005	1245.1	**60.5**	806.9	**39.2**	2052
2006	1437.9	**57.9**	1015.1	**40.8**	2453
2007	1673.7	**51.5**	1434.6	**44.1**	3108.50
2008	2217.7	**51.8**	1973.3	**46.1**	4191
2009	2300.0	**52.4**	1946.3	**44.3**	4264.3
2010	2659.0	**58.2**	1807.9	**39.6**	4466.9
2011	3879.2	**65.1**	1974.4	**33.1**	5853.6
2012	4782.6	**67.8**	2275.5	**32.3**	7058.1
2013	4131.6	**67.7**	1892.6	**31.0**	6024.2
2014	4494.3	**63.2**	2501.4	**35.2**	6995.7
2015	4617	**59.8**	3039.3	**39.3**	7656.3
2016	4591.4	**61.8**	2792.2	**37.6**	7383.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2004، 2008، 2016.

نلاحظ في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 ارتفاع في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، حيث كانت نسبتها سنة 2000 تقدر بـ 27.32% لتصل إلى 46.1% سنة 2008، وهذه الزيادة المعتبرة في نفقات التجهيز كانت نتيجة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2001-2009)، حيث ركزت الجزائر في هذه الفترة على استثمار عائدات البترول المتأتية من ارتفاع أسعار المحروقات، حيث خصصت الموارد للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حدّدتها الحكومة كقطاع الفلاحة، والري، والسكن، والتعليم، والكهرباء الريفية، الغاز ...الخ. وذلك للاستجابة أكثر إلى متطلبات الشعب المتعددة، وخاصة الشغل والسكن مع إعطاء الأولوية إلى إنهاء البرامج الجارية قبل الانطلاق في مشاريع جديدة كإنهاء مترو الجزائر، مطار الجزائر، الطريق السريع شرق- غرب...الخ.

وارتفاع نفقات التجهيز في هذه الفترة لا يعني انخفاض نفقات التسيير، فهذه الأخيرة شهدت ارتفاعا ملحوظا وهذا ما يعكس تطور قيمتها خلال هذه الفترة.

كما نلاحظ خلال هذه الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012 عودة ارتفاع نسبة نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع نفقات الأجور والرواتب نتيجة الاضطرابات والاحتجاجات التي قامت بها مختلف النقابات العمالية، وبالتالي ارتفعت نفقات التسيير بمعدلات عالية ما أدى إلى ارتفاع نسبتها إلى النفقات العامة.

بلغت نفقات العامة في 2013 مستوى 6024.2 مليار دج مقابل 7058.1 مليار دج في 2102، أي بانخفاض يساوي 13.7% مس هذا الانخفاض نفقات التسيير أكثر مما مس نفقات التجهيز، حيث انخفضت نفقات التسيير بـ 12,1 % ونتج هذا الانخفاض أساسا عن الانخفاض في التحويلات الجارية (-447.2 مليار دج)، أما فيما يخ نفقات التجهيز فقد انخفضت إلى 1892.6 مليار دج في 2013 ويرجع هذا الانخفاض إلى نفقات قطاع السكن.

في 2015 بلغت نفقات الموازنة العامة 7656.3 مليار دج مقابل 6995.7 مليار دج في 2014 أي بارتفاع قدره 9.4% ، تسببت نفقات التجهيز بأكثر من 81% في هذا الارتفاع بعد أن انخفضت في 3013 بنسبة 13.6% ، ارتفعت نفقات التسيير من جديد سنة 2014 وواصلت نموها في سنة 2015 لتبلغ 4617 مليار دينار، نتج هذا الارتفاع كليا عن الارتفاع في نفقات المستخدمين في وضع اتسم بتراجع طفيف للتحويلات الجارية كما استمرت نفقات التجهيز في اتجاهها التصاعدي المنتهج منذ سنة 2011، باستثناء سنة 2013، نتج هذا الارتفاع القوي في

نفقات التجهيز أساسا عن الارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية والإدارية وقطاع السكن، أما نفقات قطاع المناجم والطاقة (التوزيع العمومي للكهرباء والغاز)، فقد ارتفعت بنسب قليلة.

ومن الملاحظ أن نفقات الموازنة العامة في 2016 عرفت انخفاضا قدره 3.6%، عقب الزيادات المتتالية في2014 و2015 ، حيث تسببت نفقات التجهيز بأكثر من 90% في هذا الانخفاض، حيث بلغت 2792.2 في 2016 أي بانخفاض قدره 8.1% مقارنة مع 2015 لتبلغ 4591.4 مليار دج في نفس السنة.

وفيما يتعلق بنفقات التسيير فقد عرفت شبه استقرار في 2016، حيث سجلت بنود نفقات التسيير انخفاضا خصوصا التحويلات الجارية بينما ارتفعت نفقات المستخدمين.

المطلب الثالث: تطور رصيد الموازنة في الجزائر للفترة 2000-2016.

من المتعارف عليه أن الأصل في الموازنة العامة هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة، أي تحقيق مبدأ من مبادئ الموازنة العامة وهو مبدأ توازن الموازنة لكن نتيجة عدم قدرة الدولة على جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها، أو أنها تتعمد زيادة النفقات لمعالجة أزمة اقتصادية ما أو تحقيق أهداف اجتماعية معينة.

والجدول التالي يوضح تطور الموازنة في الجزائر للفترة 2000-2016.

الجدول رقم (16): تطور الموازنة العامة خلال الفترة 2000- 2016. **الوحدة:** مليار دج.

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة
2000	1578.1	1178.10	**400**
2001	1505.5	1321	**185.5**
2002	1603.1	1550.60	**525**
2003	1974.4	1752.70	**221.7**
2004	2229.7	1891.80	**337.9**
2005	3082.6	2052	**1032.6**
2006	3639.8	2453	**1186.8**
2007	3687.8	3108.50	**579.3**
2008	5190.5	4191	**999.5**
2009	3676	4264.3	**-588.3**
2010	4392.9	44.66.9	**-74**
2011	5790.1	5853.6	**-63.5**
2012	6339.3	7058.1	**-719.1**
2013	5957.5	6024.2	**-66.7**
2014	5738.4	6995.7	**-1257.3**
2015	5103.1	7656.3	**-2553.2**
2016	5042.2	7383.6	**-2341.4**

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (13) و(15).

من خلال استقرائنا للجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال سنوات 2000 وحتى 2008 رصيد الموازنة العامة موجب ليبلغ 999.5 مليار سنة 2008 مقابل 400 مليار دج في 2000 نتج هذا الارتفاع في فائض الرصيد الإجمالي للخزينة أساسا عن الارتفاع في إيرادات الموازنة، لاسيما عائدات المحروقات، وذلك على الرغم من الارتفاع الجوهري في النفقات العامة.

بالنسبة للسنوات الأخيرة من 2009-2016 سجل عجز موازي بلغ 588.3- مليار دج سنة 2009 ليصل إلى 2341.4 مليار دج سنة 2016.

حيث شهدت سنة 2009 حالة عجز في رصيد الموازنة العامة تحت تأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الانخفاض الظرفي الحاد لسعر البترول، حيث انخفض من 99.9 دولار سنة 2008 إلى 62.2 دولار سنة 2009، غير أن الزيادات المعتبرة للمصاريف الجارية للموازنة (الأجور والتحويلات) التي تمت في 2011 و2012 في ظرف تميز بارتفاع قوي لسعر البترول، قد ساهمت في استمرار العجز الموازي ليبلغ ذروته في سنة 2012.

أدى التعزيز الميداني المباشر في 2013، المترجم بانخفاض معتبر في النفقات العمومية، إلى تقل هام في عجز الموازنة حيث انخفض من 719.1- مليار دج سنة 2012 إلى 66.7- مليار دج سنة 2013، غير أن العجز الموازي الذي عرفته سنوات 2014 وحتى 2016 كان الأكثر ارتفاعا، نتج هذا الوضع عن انخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات بحوالي 30% عقب انخفاض يقارب 47% في متوسط سعر البترول، وعن ارتفاع معتبر في النفقات العمومية، خاصة سنة 2015، حيث أدى الانخفاض المستمر في سعر البترول، بـ 15.2% في 2016 إلى تواصل انخفاض إيرادات المحروقات بحوالي 25% في حين وبفضل الانخفاض الملموس في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز وارتفاع الإيرادات خارج المحروقات تراجع العجز الموازي نوعا ما في سنة 2016 إلى 13.5% من إجمالي الناتج الداخلي.

المبحث الثالث: نتائج حول التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

من خلال هذا المبحث سيتم تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر المتمثلة في مؤشرات النمو الاقتصادي والبطالة الفقر و الصحة والتعليم.

المطلب الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2001- 2014.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي".[1] ومن خلال هذا الجدول يمكننا معرفة العلاقة بين تطور الإنفاق الحكومي وتطور الناتج الداخلي الخام والنمو الاقتصادي للفترة 2001- 2014.

الجدول رقم (17): تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للفترة 2001- 2014.

السنوات	الإنفاق الحكومي (مليار دج)	نمو الناتج المحلي الإجمالي مليار دج	الناتج الداخلي خارج المحروقات	النمو الاقتصادي	معدل خارج المحروقات	معدل النمو قطاع المحروقات
2001	1321.0	42608	2514.0	2.6	5	-1.6
2002	1550.6	4541.9	2683.1	4.7	5.2	3.7
2003	1690.2	5266.8	2987.9	6.8	5.9	8.8
2004	1891.8	6127.5	3362.3	5.2	6.2	3.3
2005	2052.0	7498.6	3652.8	5.1	4.7	5.8
2006	2435.0	8514.8	41411	2	5.6	-2.5
2007	3108.5	9366.6	4744.9	3	6.3	-0.9
2008	4191.0	11043.7	5392.2	2.4	-6.1	-2.3
2009	4246.3	9968.0	6143.1	2.4	10.5	-6
2010	4466.9	11991.6	7063.5	3.3	5.1	-2.6
2011	5853.6	14519.8	8423.1	2.5	5.45	-3.2
2012	7058.1	15843.02	9502.8	2.7	6.72	-3.4
2013	6092.1	161.88	-	3.6	10.12	-103

Source: la bank d'Algérie, évolution économique et monètaire en Algérie rapport des années 2003-2012

[1] محمد بوهزة، براج صباح، **أثر برنامج الاستثمارات على المتغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 12/11 مارس، جامعة سطيف، الجزائر، ص07.

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يلاحظ أن هناك علاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج لمحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي. حيث ساهمت الزيادة المعتبرة للنفقات العامة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي إذ يلاحظ أن:

- فترة 2001- 2004 والتي تشمل برنامج الدعم الإنعاش الاقتصادي حققت متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي قدره 10.67% ومتوسط نمو اقتصادي قدر بـ 4.8% إذ نجد أن معدل النمو عرف تطور من 2,6 % في بداية البرنامج ليصل إلى أعلى نسبة وصلتها الجزائر إذ بلغ 68% سنة 2003، وهو ما يبرر حجم الإزدهار الاقتصادي الذي تولد عن برنامج الإنعاش الاقتصادي.
- فترة 2005-2009 البرنامج التكميلي لدعم النمو ساهم في تحقيق متوسط معدل قدره 2.98% في حين قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 14.64 وهو ما يؤكد استمرار تحسن النشاط الاقتصادي مع تزايد الإنفاق العام، يلاحظ من الجدول انخفاض في الناتج الخام سنة 2009 بـ 1075.7 مليار دج مقارنة بسنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة العالمية على الاقتصاديات النفطية.
- فترة 2010-2014 ويتعلق برنامج التنمية الخماسي حقق متوسط معدل نمو اقتصادي خلال الأربع سنوات 2010- 2013 قدر بـ 3% إلا أن هذا التحسن يبقى ضعيف وغير مستدام نتيجة ارتباط مستوى قطاع المحروقات بنسبة مساهمة كبيرة وهيمنة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاعات الأخرى.

يستند تقسيم الأداء الاقتصادي للجدول أعلاه على مجموعة من المؤشرات تعكس الأوضاع الاقتصادية المالية منها مؤشر النمو والذي عرف تذبذب من سنة 2008- 2013 بمتوسط نمو يقدر بـ 3% خلال برنامج التنمية الخماسي ليبقى هذا النمو ضعيفا ولا يعتمد عليه كثيرا في مجالات التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تكمن في ضعف مساهمة القطاعات في مجال النمو والناتج ويمكن الاستدلال على مساهمة هذه القطاعات وترشيدها كما يلي:

الجدول رقم(18) :التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بأسعار الجارية فترة 2008-2016.

القطاعات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المحرروقات	5001.5	3109.1	4180.4	5242.1	5536.4	4968.1	4657.8	3134.2	3025.6
نسبة المساهمة	45.3	31.2	34.9	36.1	34.4	30	27	18.9	74.9
القطاعات الاخرى	5438	6143.1	7063.5	8423.1	9501.5	10365	11322	12214	13042
نسبة المساهمة	49.2	61.6	58.9	58.0	59.0	62.6	65.8	73.1	74.9
الفلاحة	711.8	931.3	1015.3	1183.2	1421.7	1627.8	1772.2	1935.1	2140.3
نسبة المساهمة	6.4	9.3	8.5	8.1	8.8	9.8	10.3	11.6	12.3
الصناعة خارج المحروقات	515.2	570.7	617.4	663.8	728.6	765.5	837.74	904.6	975.7
نسبة المساهمة	4.7	5.7	5.1	4.6	4.5	4.6	4.9	5.4	5.6
بناء و أشغال عمومية	956.7	1094.8	1257.4	1333.3	1491.2	1620.2	1794.0	1917.2	2069.3
نسبة المساهمة	8.7	11.0	10.5	9.2	9.3	9.8	10.4	11.5	11.9
خدمات خارج الإدارة العمومية	2141	2349.1	2586.3	2862.6	3205.6	3827.4	2738.4	2910.7	3018.9
نسبة المساهمة	19.4	23.6	21.6	19.7	19.9	23.1	15.9	17.4	17.3
خدمات الإدارة العمومية	1210.1	1197.2	1587.1	2386.6	2654.4	2524.5	4186.4	456.6	4827.8
نسبة المساهمة	10.1	12	13.2	16.4	16.5	15.2	24.3	27.2	27.8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2008، 2016.

قطاع المحروقات: يلاحظ من خلال الجدول هيمنة قطاع المحروقات أين قدرت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط 39.43% مما يوضح أن المحرك الرئيس للنمو حيث توضح المعطيات الجدول أن انخفاض معدلاته خلال سنوات 2006 - 2013 أدى إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بفترة دعم الإنعاش أين سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات.

قطاع الفلاحة: تبقى مساهمة قطاع الفلاحة ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأولى إذ لم تتعدى مساهمته في الناتج المحلي 10.57% نتيجة تزايد حجم الإنفاق العام الموجه خاصة لقطاع السكن والمنشآت القاعدية.

المطلب الثاني: تحليل معدلات البطالة.

يمكِن التحدي التنموي الذي عمدت إليه البرامج الثلاثة إلى خلق مناصب عمل دائمة وتخفيض مستويات البطالة أين شهدت هذه الأخيرة قفزة كبيرة في حدود 16.3% ما بين سنة 2001- 2012 .

والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (19): تطور معدل البطالة خلال الفترة 2001- 2017. **الوحدة:** نسبة مئوية.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.8	10.2	10	7.3	11	9.8	10.6	11.2	10.5	12.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، مصلحة التخطيط والاستشراف.

يتضح من الجدول أن معدل البطالة عرف انخفاضا ما بين 2001 و 2004 فعندما سجل نسبة 27.3% سنة 2000 انخفض بـ 9.6 نقطة ليصل إلى 17.7% سنة 2004 بفضل برنامج دعم النمو الذي وفر من تنفيذه إلى غاية 2003 حوالي 7285000 منصب عمل منها 4575000 منصب دائم بنسبة 63% و2710000 منصب مؤقت بنسبة 37%،[1] وقد توزعت المناصب بنسبة 83% للقطاع المهيكل و17% للقطاع الغير رسمي والجدول التالي يوضح ذلك.

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي سنة 2004، ص120.

الجدول رقم (20): توزيع مناصب الشغل حسب نشاط سنة 2003.

النشاط	نسبة مناصب الشغل %
القطاع المهيكل	83
الفلاحة	21.5
الصناعة	7
بناء وأشغال عمومية	12.6
خدمات	16.7
إدارة	21.2
صندوق خاص بالتشغيل	4
القطاع الغير الرسمي	17

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2003، ص132.

من خلال الجدول نلاحظ أن كل من قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال وقطاع الخدمات والإدارة ساهمت بنسبة معينة في توفير مناصب العمل، وإلى جانب ذلك نجد أن القطاع الغير الرسمي له نفس الوزن في المساهمة في توفير مناصب العمل بالمقارنة بالقطاعات الرسمية، تواصل الجزائر في عدم النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة بتخصيص مبلغ 50 مليار دولار حتى نهاية 2009، وعلى أثر هذا البرنامج عرف معدل البطالة انخفاضا من 15.3 %سنة 2005 إلى 11,8% سنة 2008 ثم إلى 10.2% سنة 2009، ففي الفترة الممتدة بين 2005-2007 تم إنشاء 1120000 منصب شغل بنسبة 61% مما كان مسطر له[1].

[1] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الاقتصادي والاجتماعي خلال السنوات، 2005-2007- 2009.

الجدول رقم (21): السكان والعاملون، العمل والبطالة.

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السكان النشطون	10267	10489	10801	10544	10812	10661	11483	11964	11453	11932	12117
الفلاحة	1780	1842	1841	1242	1136	1034	912	1141	899	9.7	865
قطاعات أخرى	8487	8672	8960	9302	9676	9627	1054	10823	10554	11015	11152
السكان المشغولون فعليا	6517	6771	7002	9472	9736	9627	10511	10823	10554	11015	10845
الفلاحة	1780	1842	1841	1242	1136	1034	912	1141	899	917	865
قطاعات أخرى	4737	4929	5161	8230	8600	8565	9258	9647	9340	9677	9980
الصناعة	525	522	530	1194	1337	1367	1335	1407	1290	1377	1465
بناء اشغال عمومية الإدارة	1160	1261	1371	1718	1886	1595	1663	1791	1826	1776	1895
النقل والاتصالات، التجارة والخدمات خارج الإدارة	1510	1589	1688	5318	5377	5603	6260	6449	6224	6524	6620
العاطلين عن العمل	1265	1245	1220	1072	1076	1063	1253	1175	1214	1338	1272
النسبة المئوية من السكان المنشطون	12.3	11.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، مصلحة التخطيط والاستشراف.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السكان النشطة خلال سنة 2016 ارتفعت بنسبة 2,5 % في وقت انخفض معدل البطالة المقدر من طرف الديوان الوطني للإحصائيات بـ 0.2 نقطة ليبلغ 10%.

وفي سنة 2013 استقرت البطالة عند 1,11 مليون أي 98% من القوى العاملة مقابل 11.0% في سنة 2012 وفي سنة 2015 قدر عدد البطالين 1.34 مليون في سنة 2015 أي ما يعادل 11.2% من القوى العاملة في ارتفاع بـ0.6 نقطة مئوية، وفي سنة 2016 تقدر نسبة البطالة بـ 10.5% من القوى العاملة إلى 1.27 مليون شخصا مقابل 11.2% في سنة 2015.

المطلب الثالث: تطور معدلات الفقر والصحة والتعليم في الجزائر.

أولا: تطور معدلات الفقر في الجزائر.

إن النتائج المحققة خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي ساهمت في تخفيض الفقر وهذا الانخفاض لوحظ سنة 2001 وسنة 2005 وتأكد خلال سنة 2011، والشكل التالي يوضح معدلات الفقر للفترة 2005- 2012.

الشكل رقم (02): معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2005- 2012.

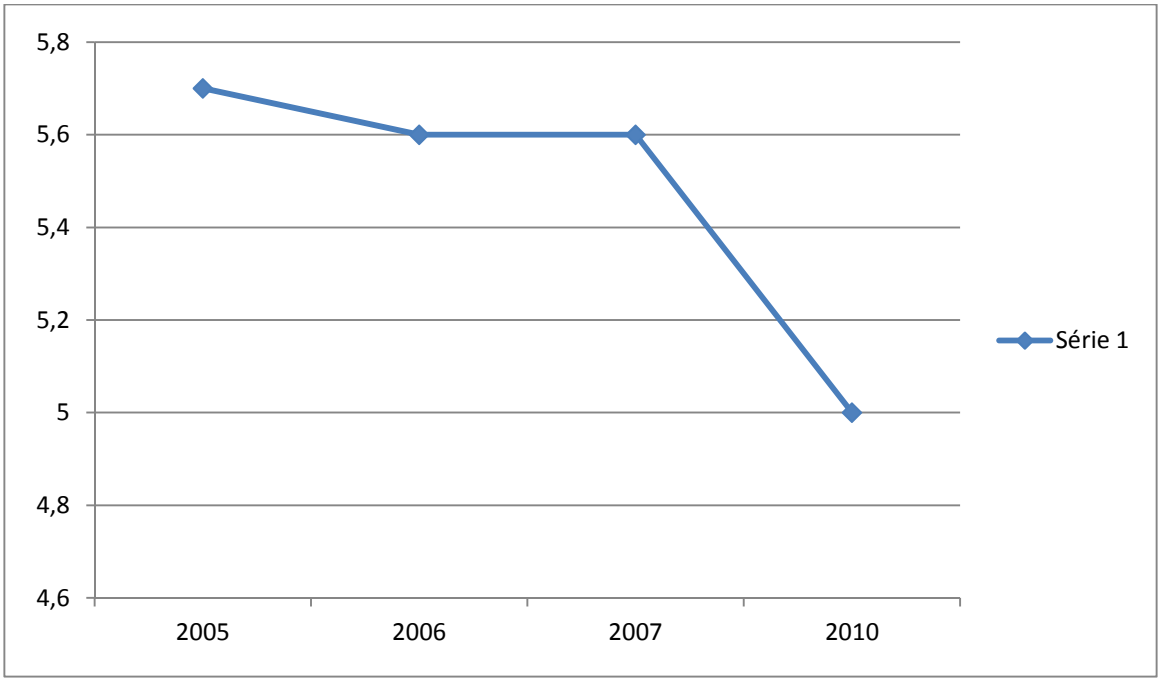

المصدر: تقرير التنمية البشرية لبرامج الأمم المتحدة الإنمائي.

معدلات الفقر البشري في الجزائر هي الأخرى عرفت انخفاضا من 16.6سنة 2005 الى13.69 سنة 2011 و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (22): تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته في الجزائر خلال الفترة 2005-2011.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	16.60	18.95	18.23	17.16	15.41	14.72	13.69
النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين	6.39	6.03	5.83	5.71	6.5	6.3	6.10
النسبة المئوية معدل الأمية بين الفئة 15 سنة فما فوق	23.70	27.2	26.16	24.60	22.00	21	19.5
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00
النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من 5 سنوات	3.50	3.70	3.70	3.70	3.1	3.1	3.1

المصدر: بنك الجزائر، البيانات التجميعية لتقارير بنك الجزائر لسنوات 2005- 2011.

انخفض مؤشر الفقر البشري من 16.60% سنة 2005 إلى 13.69% سنة 2011 وذلك راجع لتحسين مؤشراته المتمثلة في:

- انخفاض النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق من 23.70% سنة 2005 إلى 19.5% سنة 2011.
- انخفاض نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من 5سنوات من 3.5% سنة 2005 إلى 3.1% سنة 2011.
- عموما ظلت نسبة الفقر مرتفعة، وذلك راجع لارتفاع نسبة الأمية والتي بلغت نسبة 19.5% سنة 2011 وبالإضافة إلى وجود نسبة مئوية من الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من 5 سنوات.

ثانيا: تقييم وضعية الصحة في الجزائر.

إن الحكم على مدى توفر مجتمع ما للخدمات الصحية يعتمد على بعض المؤشرات من أهمها:

نصيب السكان من الصيادلة والأطباء وجراحي الأسنان والمستشفيات، ومعدل وفيات الأطفال الأقل من سنة ومعدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات والمتوقع عند الولادة.

✓ **الهياكل القاعدية لمنشآت الصحية:**

شهدت فترة 2005- 2014 وفي إطار البرنامج التكميلي والبرنامج الخماسي إنجاز عدة هياكل قاعدية، من مستشفيات ومراكز صحية وعيادات طبية عبر كافة الوطن والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (23): الهياكل الصحية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014.

السنة / البيان	2003-2000	2008 -2004	2014 -2010	**المجموع**
مستشفيات	11	22	172	**205**
عيادات متعددة الخدمات	48	59	377	**484**
مراكز صحية	159	78	45	**282**
عيادات التوليد	-	5	13	**18**
قاعات العلاج	548	530	1000	**2078**

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة الجزائرية، البيانات التجميعية لحصيلة الاقتصادية والاجتماعية لسنوات 2003- 2014.

عرفت الهياكل القاعدية الصحية تطورا خلال الفترة 2003-2014،حيث ارتفع عدد المستشفيات المنجزة من 11خلال 2003 إلى 194 مستشفى خلال الفترة 2004-2014 كما عرفت كل العيادات المختصة والمراكز الصحية وعيادات التوليد وقاعات العلاج، ارتفاعا إذ بلغ عددها خلال الفترة 2004-2014 على التوالي 136، 123، 1530 بعدما كان عددها في 2003 على التوالي 11، 48، 59، 548.

بالرغم من هذه النتائج المحققة في مجال الهياكل الصحية إلا أنها مجموعة من الاختلالات ناتجة عن جملة من العوامل على رأسها:

- التمييز في توفير الإمكانيات من مركز صحي إلى آخر بالإضافة إلى عدم التوازن في توزيع المراكز الصحية وهذا بحكم ضعف التخطيط العلمي، بحيث أدى نق المعلومات الخاصة بالتوزيع السكني لدى هيئات التخطيط إلى وجود هذه المشكلة، حيث نجد أن العاصمة وحدها تستحوذ على 55% من هذه الهياكل، بينما لا يستحوذ الجنوب على نسبة 3% من هذه الهياكل.
- غياب التوزيع العقلاني للأطباء خاصة في المناطق النائية المحرومة، حيث أن 70% من الأطباء الأخصائيين، وذوي الكفاءات العالية موجود في 15 ولاية عبر الوطن مما يعني أنه ليس هناك توازن في توزيع الأطباء الأخصائيين.

- كما تعاني بعض المنشآت الصحية من انخفاض في وسائل الرعاية الصحية، سواء كانت مادية أو بشرية خاصة الأطباء المتخصصين، بالإضافة إلى مشكل عدم تأهيل الكوادر الصحية مما يؤدي إلى تقييم خدمات صحية.
- انتشار بعض الظواهر السلبية كالبيروقراطية الأمر الذي أدى بالفقراء وأصحاب الدخول المحدودة للجوء إلى القطاع الخاص والذي يكون على حساب حاجات ضرورية أخرى.

✓ **نصيب السكان من الصيادلة والأطباء وجراحي الأسنان والمستشفيات.**

قدرت المنظمة العالمية للصحة خلال الفترة من 2000- 2010 أن متوسط التغطية الضروري من الأطباء والممرضين قدر بـ 12 طبيب لكل 10000 نسبة و19,5 ممرض وقابلة لكل 1000 نسبة، بينما بلغ معدل التغطية في الجزائر سنة 2009 بـ طبيب واحد لكل 1457 نسمة وأخصائي واحد لكل 2052 نسمة، وصيدلي واحد لكل 4491 نسمة ،هذه الأرقام تبين أن نسبة التغطية من الأطباء والممرضين في الجزائر مازالت ضعيفة.

✓ **معدل وفيات الأطفال والأمهات.**

لقد سجلت الجزائر تحسنا في مجال صحة ورفاهية الأطفال فقد انخفض معدل وفيات الأطفال الأقل من خمسة سنوات خلال الفترة 2000-2011 مما يؤكد أن هناك تحسنا مستمرا لحالة الأطفال الصحية، حيث انخفض العدد من 43 متوفى للألف سنة 2000 إلى 26 متوفى للألف سنة 2011، كما أن هناك انخفاضا في معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة من 36.9 متوفى للآلاف المولودين أثناء سنة 2000 إلى 32.1 متوفى للألف من بين المولودين سنة 2011 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (24): تطور معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات للفترة 2000-2011.

البيان / السنة	معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات			معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة واحدة		
	المجموع	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**	**ذكور**	**إناث**
2000	**4300**	44.80	41.30	**36.9**	38.4	35.3
2001	**43.00**	44.40	41.90	**37.5**	38.9	35.9
2002	**40.00**	41.50	38.60	**34.7**	36.1	33.3
2003	**37.81**	40.14	35.37	**32.5**	34.6	30.3
2004	**35.51**	37.44	33.41	**30.4**	32.2	28.5
2005	**35.29**	37.50	32.95	**30.4**	32.4	28.2
2006	**31.41**	32.92	29.81	**26.9**	28.3	25.3
2007	**30.8**	32.7	28.9	**26.2**	27.9	24.4
2008	**29.68**	31.44	27.81	**25.5**	26.9	23.9
2009	**29.0**	30.8	27.1	**24.8**	26.6	22.9
2010	**27.52**	28.98	26.00	**23.7**	25.2	22.2
2011	**26.81**	28.35	25.21	**23.11**	24.6	21.6

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2012.

عرف عدد وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات انخفاض بـ 16 نقطة خلال الفترة 2000-2011 كما أن معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة قد انخفض بـ13.8 نقطة، ويعود هذا التراجع إلى الاهتمام المولى لصحة المرأة في مجال مراقبة الحمل، وتحسين الولادة، حيث عرفت عملية التكفل بالأمومة والمتابعة الصحية لمرحلة ما قبل الولادة ارتفاعا كبيرا، وصلت إلى أكثر من 90% سنة 2016، مما مكن من خفض معدلات وفيات الأمهات من 210 لـ 100000 مولود حتى سنة 2006 إلى 120 لـ 100000 مولود حتى سنة 2011.

رغم ذلك يبقى المعدل مرتفعا رغم الجهود المبذولة في مجال الوقاية، فضلا عن ذلك فإن وفيات الأطفال حديثي الولادة البالغين من يوم إلى 28 يوم يمثلون أكبر نسبة من بين نسبة وفيات الأطفال، ويمثل السبب الأول لارتفاع نسبة الوفيات في الجزائر.

✓ **العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر:**

لقد سجل العمر المتوقع عند الولادة تحسنا معتبرا حيث بلغ سنة 2011 نسبة 76.8% وبهذا تكون الجزائر قد حققت قيمة جد مرتفعة مقارنة مع الدول العربية والدول السائرة في طريق النمو.[1]

بالرغم من النتائج المحققة في قطاع الصحة إلا أنه مازال يعاني من مجموعة من المعوقات أثرت سلبا على التنمية الصحية، وتتمثل فيما يلي:

- ضعف تمويل قطاع الصحة حيث أنه وبالرغم من ارتفاع مستوى الإنفاق الصحي الوطني إلا أنه مازال بعيدا عن المستويات المحققة في بعض الدول، فنجد مثلا أن هذا المؤشر (الإنفاق الصحي إلى الناتج الإجمالي المحلي)، قدر في فرنسا بـ 11.88% في سنة 2010، بينما الجزائر لم تتجاوز نسبة 4.7% خلال نفس السنة.[2]
- الارتفاع المتزايد في عدد السكان لم يصاحبه ارتفاع مماثل في الهياكل الصحية، حيث شهد عدد السكان ارتفاعا من 31.84 مليون نسمة سنة 2003 إلى 37 مليون نسمة عام 2011، بنسبة أكثر من 4.07% غير أن ارتفاع الهياكل الصحية لم يتجاوز 2.8%. [3]
- قدم التجهيزات والبنى التحتية والنقص الأسرة والعاملين في المجال الصحي وعدم توافق نظام الخريطة الصحية والاحتياجات المطروحة[4]، هذه المعوقات ترفع من مسؤولية القطاع الصحي اتجاه الفئات الفقيرة فالفقر يؤدي إلى عدم القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الصحية، مما يؤدي إلى زيادة تفشي الأمراض.

ثالثا: تطور التعليم في الجزائر.

بذلت الدولة جهودا كبيرة لتحسين وضعية التعليم، من بينها ضمان التعليم المجاني لكل الأطفال، وهذا كما نص عليه القانون الأساسي، حيث يشترط التعليم الإجباري لكل الأطفال البالغين من العمر 6 سنوات كاملة.

✓ **الهياكل البيداغوجية المنجزة خلال الفترة 2005-2004.**

قامت الجزائر بإنجاز العديد من الهياكل البيداغوجية عبر الوطن وذلك في إطار البرنامج التكميلي والبرنامج الخماسي، كما يوضحه الجدول التالي:

[1] قدر معدل المتوقع في تونس سنة 2011، 74.5 سنة وفي سعودية بـ 70.5 سنة للمزيد أنظر إلى:

Human, dévelopment Rapport 2011.

[2] The world Bank 2012, World development indicators.

[3] الديوان الوطني للإحصاء، مصلحة التخطيط والاستشراف.

[4] Hunan repport development, 2007-2008, United Nation develepment programme new york, p245.

الجدول رقم (25): الهياكل البيداغوجية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011.

	نوع المنشأة	2005- 2008	2010-2009	2014-2011	المجموع
التربية الوطنية	ثانويات	379	272	850	**15010**
	إكماليات	1013	638	1000	**2651**
	مدارس ابتدائية	1800	21.7	3000	**6017**
	داخليات	358	198	2000	**6006**
	مطاعم	2508	942		
التعليم العالي	المقاعد البيداغوجية	351020	127550	6000.000	**1078570**
	أماكن الإيواء	2028.4	68647	4000.000	**67.461**
	المطاعم الجامعية	149	30	44	**223**
التكوين المهني	معاهد التكوين المهني	11	7	220	**238**
	مراكز التكوين المهني	103	75	82	**260**
	ملحقة التكوين	116	29		**145**
	داخليات	158	58	58	**274**

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة الجزائرية، البيانات التجميعية لحصيلة الاقتصادية والاجتماعية لسنوات 2005- 2014.

سجلت الهياكل البيداغوجية إنجازات كبيرة ففي الفترة 2005- 2014 تم استلام 10501 ثانوية عبر كافة الوطن، كما أنه خلال نفس الفترة تم استلام 2651 إكمالية، و6017 مدرسة ابتدائية، أما المستوى الجامعي فقد تم استلام 1078570 مقعد خلال نفس الفترة وهذا ما يدل على الاهتمام المتزايد بهذا القطاع، كما ارتفع عدد الجامعات سنة 2010/2009 إلى 35 جامعة و13 مركزا جامعيا بعد أن كان عددها سنة 2006-2007 يقدر بـ 26جامعة، بالمقابل هناك اتجاها متزايدا في أعضاء الهيئة التعلمية، إذ ارتفعت إلى 351145 أستاذا وأساتذة في العام الدراسي 2010/2009[1]، كما ارتفع عدد المتمدرسين في مختلف الأطوال التعليمية كما يوضحه الشكل التالي:

[1] وزارة التعليم، انخفاض نسبة الأمية في الجزائر، تاريخ الاطلاع :2018/04/25 الموقع التالي:

www.akhbarrlyoum-dz.com

الشكل (03): عدد المتمدرسين في مختلف أطوار التعليم للفترة 2005-2011.

Source :office natoinale des statistiques.

✓ **معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين:**

إن مستوى معرفة القراءة والكتابة لدى الأفراد البالغين من العمر 15 سنة فما فوق يتحدد بثلاث عوامل:

- ما كان موجود من الذين لا يعرفون القراءة والكتابة،
- تقدم التمدرس والتكوين
- البرامج التي تخ معرفة القراءة والكتابة

لقد عرف معدل القراءة والكتابة في الجزائر تحسنا بلغ 81% سنة 2014 وعرف القيد الإجمالي في التعليم هو الآخر تحسنا كبيرا بنسبة 72.8 سنة 2010، بحيث تجاوزت نسبة التمدرس الفئة العمرية ما بين 6 سنوات و15 سنة بنسبة 96% خلال الموسم الدراسي 2012/2011 بالإضافة إلى ضمان النقل المدرسي لأكثر من 700000 تلميذ أغلبهم من المناطق النائية،[1] وتوفير الإطعام لهم عن طريق المطاعم، وتقديم الرعاية الصحية لهم مما خفف على كاهل العائلات الفقيرة في هذه المناطق.

[1] الديوان الوطني للإحصاء، مصلحة التخطيط والاستشراف.

وبالرغم من النتائج المحققة إلا أن التعليم في الجزائر لازال يعاني من العديد من النقائ تتمثل في الآتي:

- مع التطور الكمي الملحوظ الذي حققته الجزائر إلا أنها لا تزال دون المستوى المطلوب؛ فالمتتبع للتطورات التي حدثت في مجال التعليم يجد أنها اقتصرت على الجانب الكمي دون النوعي.
- معدلات الأمية التي مازالت مرتفعة قدرت سنة 2008 بـ 26.6% لتنخفض سنة 2011 إلى19.4% ،
- تواضع في نسبة الإنفاق على التعليم في الجزائر بالنسبة للموازنة العامة، أو بالنسبة للناتج المحلي حيث بلغت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج الإجمالي خلال الفترة (2000-2006) بـ 4.2% غير أن هذه النسبة تعتبر متدنية مقارنة ببعض الدول فقد وصلت النسبة خلال نفس الفترة إلى14.1% في كل من كوبا و7.7% في الدانمرك وهذا ما ينعكس على نوعية التعليم وبالتالي على نوعية رأس المال.
- سجل خلال السنوات الأخيرة اتجاه واضحا نحو تراجع التعليم التقني من جهة وتكثيف محتويات البرامج من جهة أخرى، كما يبقى مستوى تكوين موظفي التعليم غير كاف في الطورين الابتدائي والمتوسط لا يتوفر الجزء الأكبر منهم على المؤهلات المطلوبة
- تتوزع نسب التمدرس في التعليم الثانوي إلى 46.01% بالنسبة للإناث 31.66% بالنسبة للذكور 23 %فقط من المتمدرسين تصل إلى التعليم العالي أي 4/1 المتمدرسين وهو ما يعني أن 4/3 لا يصلون إلى المرحلة العليا من التعليم.

خلاصة الفصل:

إن السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة المدروسة هي سياسة مالية توسعية بحتة تم فيها إنفاق ملايير الدولارات، غير أن هذه السياسة المالية لم تعمل على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية، إذ لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة بل معظم البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الإنتاجية والمعيشية للسكان وخلق فرص عمل أدت إلى انخفاض معدلات البطالة .

و بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وخاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، فانه يمكن القول بان هذا المخطط ساهم في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي وجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما بدأه مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث جاء بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف من ورائها تغطية النقائ ومواصلة وتيرة تحسن الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخلها من المحروقات.

خاتمة

تقوم السياسة المالية بمختلف أدواتها بالتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويعد تحقيق التنمية مرتبطا بدراسة الموارد المالية اللازمة لنجاحها باعتبارها العنصر الأساسي من عناصر الإنتاج بحيث تلعب السياسة المالية دورا هاما في التأثير على النشاط الاقتصادي خاصة في الدول النامية.

غير أن النجاح الذي تسعى إليه جميع الدول المتقدمة و النامية يتطلب توفير موارد كافية، بحيث نجد أن في الدول النامية لا تتوفر على هذه الموارد، أين تقع على عاتقها المسؤولية الأولى لتمويل التنمية هذا ما يدفع بالدول النامية إلى التوجه للدول المتقدمة من أجل لحصول على الأموال اللازمة بهدف تمويل التنمية رغم المخاطر التي يحتويها هذا الأسلوب من التمويل مما يهدد مسيرتها التنموية .

و الجزائر من الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية لتحفيز النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية، بحيث تبنت الجزائر خلال السنوات الماضية سياسة مالية توسعية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الموجهة خصوصا لدعم النمو الاقتصادي من خلال برامجها لإنعاش الاقتصاد و لكن تذبذب إيراداتها النفطية نتيجة تراجع أسعار النفط المرتبطة بالأسواق العالمية و ضعف إيراداتها السيادية أدى بالجزائر إلى تبني سياسة انكماشية مما ينمي المخاوف المستقبلية للاقتصاد الوطني.

نتائج اختبار الفرضيات:

– فيما يخص الفرضية الأولى والتي مضمونها تماثل السياسة المالية في الدول النامية والدول المتقدمة فهي خاطئة، لكون السياسة في الدول المتقدمة يتم فيها تمويل النفقات عن طريق الإيرادات وهذا ما يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة المالية، أما في الدول النامية لا يتم تغطية النفقات بالإيرادات وإنما يتم اللجوء إلى التمويل بالعجز مما يؤدي إلى عدم فعالية السياسة المالية، كما وتختلف أهداف السياسة المالية من الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، حيث تهدف في الدول المتقدمة إلى مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، أما في الدول النامية فإنها تهدف إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخول والثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد، كما وتهدف الى تحفيز النمو الاقتصادي باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية.

– فيما يخص الفرضية الثانية وهي من دعائم نجاح التنمية الاقتصادية اتساع حجم النفقات فهي خاطئة فارتفاع حجم النفقات واتساعها يحدث خللا في الموازنة.

– الفرضية الثالثة هي فرضية خاطئة حيث أن برامج الإنعاش الاقتصادي التي طبقت في الجزائر كان لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي و معدلات البطالة في الأجل القصير، حيث تحسن معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة تطبيق هذه البرامج، إلا أن دراسة القطاعات المساهمة في النمو أثبتت بأن هذا النمو كان في القطاعات التابعة مباشرة لتمويل الحكومة كقطاع الأشغال العمومية، وقطاع الطاقة والمياه، وقطاع الخدمات العامة أما قطاعي الصناعة والفلاحة فمعدلات نموها ضعيفة وغير مستقرة.

– فيما يخص الفرضية الرابعة مساهمة السياسة المنتهجة في الجزائر ولو بشكل نسبي في تحقيق التنمية الاقتصادية فهي صحيحة حيث ساهمت السياسة الانفاقية التي انتهجتها الدولة في علاج بعض المشاكل الاجتماعية من بطالة وسكن وصحة.....الخ.

نتائج الدراسة :

– تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية، وذلك لسهولة استعمال أدواتها المتمثلة في الإيرادات والنفقات، وكذا التأثير المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

– عرفت الفترة 2001– 2014 تطبيقا لسياسة مالية توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي أين عرفت معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية تحسنا بدءا بانخفاض معدل البطالة ومعدل الفقر وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وتطور الصحة والتعليم، غير أن انخفاض أسعار البترول سنة 2014 فرض على الجزائر إتباع سياسة مالية تقشفية.

– تعد الإيرادات المالية من أهم أدوات السياسة المالية التي تأثر بشكل فعال على مختلف المتغيرات الاقتصادية ، وتعد الضرائب أفضل أداة تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على نمط الاستهلاك وهيكله وحجمه وتأثيرها في الادخار من خلال تعبئة المدخرات وتوزيع الدخل القومي كأثر اجتماعي زيادة على تأثيرها في هيكل الاستثمارات باعتبارها احد متغيرات المناخ الاستثماري، أما القروض التي لم تعد موردا استثنائيا تتحد آثاره تبعا لمصدر القرض ومجالات إنفاقه.

– تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوما شاملا يتجاوز المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي فهي عملية التغير النوعي والهيكلي في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة لتمتد إلى التنمية المستدامة ومدى إحداث إحداث توافق بين احتياجات الأجيال الحالية والأجيال القادمة، وفق استراتيجيات صيغت حسب اختلاف المتطلبات الزمنية والمكانية للدول ليبقى

نجاح هذه النماذج في الدول النامية مرهونا بمدى ملائمتها لخصوصيات هذه الدول دور الموارد البشرية في قيادة هذه التنمية.

– إن تحقيق التنمية الاقتصادية مرتبط بمدى وفرة الموارد المالية والتي تعرف تراجعا كبيرا مقارنة بحجم النفقات للدول النامية.

–إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات يجعله رهين تقلبات أسعار النفط مما يستوجب على الجزائر تأمين اقتصادها ضد الصدمات بتنمية و تفعيل مواردها المالية الذاتية انطلاقا من اقتصاد مبنيا على التنويع الاقتصادي القائم على المبادرة في إنتاج السلع والخدمات من خلال تفعيل دور القطاع الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا و تدعيم لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الإقتراحات:

– استغلال الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الجزائر بشكل كفء، مما يساهم في تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية من خلال إحداث تغيرات جوهرية شرط توفر الإرادة السياسية قوية .

– تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج.

– العمل بجدية على نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، والاهتمام بادارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي.

– العمل على ترشيد الإنفاق العمومي من خلال مبدأ الأولوية والكفاءة الاقتصادية والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة "المؤسسات الإنتاجية" مما يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني .

– العمل على تنويع الاقتصاد عن طريق النهوض بالقطاعات الراكدة كالصناعة والسياحة والزراعة.

– ضرورة وجود هيئة حكومية تعمل على تطبيق سياسة الإنعاش على أرض الواقع.

آفاق البحث:

في إطار الحديث على دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر تثار العديد من القضايا التي تزيد من البحث و التوسع، و لهذا نقترح دراسة العناوين التالية :

-أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2015-2019.

-أهمية برامج الإنعاش في التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

01- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002.

02- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة، الأردن، 2011.

03- أعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

04- السيد عطية عبد الواحد، **الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004.

05- السيد عطية عبد الواحد ، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

06- الطيب داودي، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.

07- الفارس عبد الرزاق، **الحكومة والفقر والإنفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997.

08 - جيمس جوارتيني، ترجمة "حمدي عبد الفتاح عبد الرحمان"، **الاقتصاد الكلي" الاختيار العام والخاص"** ، دار المريخ، السعودية، 1999.

09- حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

10- حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 1997.

11- حسين دويش العشري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.

12- حسين عبد القادر، يونس جعفر، **المالية العامة والموازنات**، مكتبة دار الفكر، فلسطين، 2013.

13- حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 1992.

14- حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية "دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والإسلامي"**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

15- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن،2007.

16- خضير عباس المهر، **التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية**، عمادة المكتبات، السعودية، 1981.

17- زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.

18- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، مصر، 2011.

19- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003.

20- صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، دون سنة نشر.

21- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

22- عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.

23- عاطف وليم اندرواس، **السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق**، مؤسسة شباب الجامعة، 2005.

24- عبد الحميد محمد القاضي، **مبادئ المالية العامة**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1990.

25- عبد الرحمان يسري، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1997.

26- عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات في الجزائر "الواقع والآفاق"**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2011، ص ص231-232.

27- عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر، 2000.

28- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

29- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.

30- عبد المطلب عبد الحميد ، **الاقتصاد الكلي "النظرية والسياسات"** ، الدار الجامعية، مصر، 2010 .

31- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسات المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 2000.

32- عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011.

33- علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

34- علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

35- غازي محمود ذيب الزعبي، **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن 1989/ 2003** ، علم الكتب الحديث، الأردن، 2009.

36- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص

.261

37- كمال بكري، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 1986.

38- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1999.

39- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

40- محمد البنا، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 2009.

41- محمد جمال ذنيبيات، **المالية العامة والتشريع المالي**، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

42- محمد حلمي الطوابي، **اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

43- محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، الأردن، 2008.

44- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

45- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

46- محمد مروان السمان، محمد ظافر محيك، احمد زهير شامية، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 .

47- محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام** ، دار المسيرة، الأردن، 2000.

48- محمود يونس، احمد رمضان نعمة الله، **مقدمة في علم الاقتصاد**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2007.

49- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

50- مصطفى الغار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر، الأردن، 2008.

51- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، الأردن، 2005.

52- هشام مصطفى الجمال، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، شركة جلال للطباعة، مصر، 2006.

53- وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

ب- الأطروحات والرسائل:

01- أحمد محمد عبد العظيم محمد، **التأثيرات المتبادلة بين السياسة المالية وسياسة الاستثمار في تحقيق الإصلاح الاقتصادي المصري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2009.

02- أوكيل حميدة ، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر** " ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس ، 2015- 2016 .

03- جاسم بن ناصر بن جاسم آل ثاني، **السياسة المالية في تطورها التاريخي مع دراسة خاصة عن السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في دولة قطر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، قطر، 1996.

04- جمال حمودة، **اتفاقية الشراكة العربية الأورومتوسطية "دراسة تحليلية وتقييمية "**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005- 2006.

05- درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، 1990– 2004**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 – 2006.

06- زويش سمية، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية " دراسة حالة الجزائر" 2000– 2014**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2015/2014.

07- سيلام حمزة، ولدبزيو فاتح، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، "حالة الجزائر"، 2000 – 2014** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2013- 2014.

08- ضيف احمد، **اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989– 2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2014- 2015.

ج- المجلات والجرائد:

01- البشير عبد الكريم، ضيف احمد، **تقدير إنتاجية النفقات العامة في الجزائر وتقييمها**، مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد 47، جوان 2007.

02- حيدرة نعمة بخيت، فريق حياد مطر، **السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال** المدة 1970- 2009، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25، الكوفة، 2011.

03- محمد عدنان وديع، **مفهوم التنمية**، سلسلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 01، 2002.

د- التقارير والملتقيات:

01- البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005- 2009.

02- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة، الجزائر، نوفمبر 2008.

03- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2003.

04 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2004.

05- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2012.

06- الديوان الوطني للإحصاء البنك الجزائري، بيان الحكومة عن السياسة العامة، ماي 2005.

07- الديوان الوطني للإحصاء، مصلحة التخطيط والاستشراف.

08- بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، جوان 2003.

09- بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2004.

10- بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2008.

11- بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2009، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، أكتوبر 2010،

12- بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2011.

13- بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016.

14- بيان اجتماع مجلس الوزارة المنعقدة في 2001/04/25.

15- بيان اجتماع مجلس الوزراء في 24 ماي 2010.

16- بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010.

17- بيان السياسة العامة للحكومة، الملحق 02، أكتوبر 2010.

18- بيان السياسة العامة للحكومة، الملحق 04، أكتوبر 2010.

19- بيان السياسة العامة للحكومة الجزائرية، البيانات التجميعية لحصيلة الاقتصادية والاجتماعية لسنوات 2003- 2014.

20- تقرير التنمية البشرية لبرامج الأمم المتحدة الإنمائي.

21- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2005.

22- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2007.

23- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009.

24- محمد بوهزة، براج صباح، **أثر برنامج الاستثمارات على المتغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 12/11 مارس، جامعة سطيف، الجزائر.

هـ- مواقع الانترنت:

01- وزارة التعليم، انخفاض نسبة الأمية في الجزائر، تاريخ الاطلاع :2018/04/25 الموقع التالي:

www.akhbarrlyoum-dz.com

02- عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**،تاريخ الاطلاع: 2018/04/14 على الموقع:
http://www.kau.edu.sa/files/0002132/subjects/.ED2 PDF

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية :

Les livres :

01- Glibert Abraham frois , économie politique , economica , 7ème édition , 2000.

Les rapportes :

01- La bank d'Algérie, évolution économique et monètaire en Algérie rapport des année 2003-2012.

02- Human dévelopment Rapport 2011.

03- The world Bank 2012, World dévelopent indicators.

04-Office National des statistique.

05-Human repport dévelopent, 2007-2008, United Nation develepment programme new york .